"نزلوا علينا كالمطر"

العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

صورة الغلاف: *مشاركة المرأة السودانية في الثورة © محمد حسن هارون. © Amnesty International*

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا: www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2020
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: AFR 54/1893/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص **6**

1.1 التوصيات 8

2. خلفية **9**

2.1 الأزمة الاقتصادية 9

2.2 الأزمة السياسية 10

2.3 الإخفاق في تحقيق السلام 10

2.4 انتهاكات حقوق الإنسان 11

2.5 نهاية حقبة 12

3. المنهجية **14**

4. عمليات القتل غير المشروع للمحتجين بين ديسمبر/كانون الأول 2018 وأبريل/نيسان 2019 **15**

4.1 عطبرة 15

4.2 الخرطوم 17

4.3 استخدام القوة 18

4.4 الحق في الحياة 18

5. اعتقال واحتجاز المحتجين والنشطاء من منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى 11 أبريل/نيسان 2019 **19**

5.1 حكاية ناجي 21

5.2 تقديم كبش فداء 21

5.3 استهداف المحتجات 22

5.4 سقوط النظام والفترة الانتقالية الجديدة 25

6. مجزرة 3 يونيو/حزيران 2019 **27**

6.1 استخدام القوة المفرطة وعمليات القتل غير المشروع في 3 يونيو/حزيران 27

6.2 تضارب أرقام حالات الوفاة 28

7. الهجوم على منطقة الاعتصام **30**

7.1 الشائعات والفوضى 31

7.2 الهجوم 31

8. العنف الجنسي ضد النساء 36

9. العدالة والمساءلة 39

10. نتائج وتوصيات 42

10.1 تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى: 43

10.2 إلى اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب: 43

10.3 إلى مجلس حقوق الإنسان 44

مسرد المصطلحات

ACHPR	اللجنة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب
ACJPS	المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام
AU	الاتحاد الإفريقى
AUHIP	فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ
DBA	هيئة محامي دارفور
DDPD	وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
DPA	اتفاق دارفور للسلام
FFC	قوى الحرية والتغيير
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
JEM	حركة العدل والمساواة
NCF	قوى الإجماع الوطني
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطني
NUP	حزب الأمة القومي
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
PCP	حزب المؤتمر الشعبي
RSF	قوات الدعم السريع
SCP	الحزب الشيوعي السوداني
SLA/AW	حركة/جيش تحرير السودان/عبد الواحد
SLA/MM	حركة/جيش تحرير السودان/مني مناوي
SPA	تجمع المهنيين السودانيين
SRF	الجبهة الثورية السودانية
TMC	المجلس العسكري الانتقالي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. ملخص

أوجزت إحدى النساء التي أجريت مقابلة معها في 16 فبراير/شباط 2019 في الخرطوم عزيمة المحتجات قائلة: "لن يُخفينا الضرب والاعتقال". وقالت امرأة أخرى – وهي إحدى ضحايا العنف الجنسي، وعمرها 23 عاماً – أجريت مقابلة معها في 27 يونيو/حزيران 2019 لمنظمة العفو الدولية: "أريد أن ينال الأشخاص الذين فعلوا هذا بي عقابهم".

أصبح عمر البشير رئيساً للسودان في 30 يونيو/حزيران 1989، بعد أن استولت الحركة الإسلامية السودانية وجبهتها السياسية حزب المؤتمر الوطني على السلطة في انقلاب عسكري. وظل البشير في السلطة حتى 11 أبريل/نيسان 2019. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكات واسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في شتى أنحاء السودان طوال عهده. وهاجمت القوات المسلحة السودانية المدنيين وارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق حملة قاسية من الهجمات الجوية والبرية التي غالباً ما شُنت بلا تمييز في النزاعات التي دارت في جنوب السودان (قبل نيله الاستقلال في 2011)، ودارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. وتعرض النشطاء السياسيون المعارضون بانتظام للاعتقال والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفُرضت رقابة مشددة على وسائل الإعلام، وتعرض الصحفيون للاعتقال والاحتجاز بشكل منتظم.

وقد وصلت الأزمة الاقتصادية والسياسية، وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان إلى مفترق طرق في ديسمبر/كانون الأول 2018، عندما بدأ الشعب السوداني بالاحتجاج والدعوة إلى التغيير والهتاف "الحرية، السلام، العدالة". وامتدت الاحتجاجات إلى كافة الولايات الثماني عشرة في البلاد. واستخدمت السلطات القوة المميتة، وغيرها من التكتيكات الوحشية لمواصلة تشديد قبضتها على السلطة السياسية ضاربةً عرض الحائط بكل المعايير الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي تُلزمها باحترام الحقوق الإنسانية للجميع وحمايتها والوفاء بها.

وقد عثرت منظمة العفو الدولية منذ ديسمبر/كانون الأول 2018 على أدلة على الاستخدام غير الضروري و/أو المفرط للقوة، وعمليات القتل غير المشروع، وقمع حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة السيئة في الحجز. وعلاوة على ذلك كشفت البحوث عن أدلة على العنف والتحرش والانتهاكات الجنسية ضد الشابات المحتجات.

وبين ديسمبر/كانون الأول 2018، (عندما بدأت الاحتجاجات في السودان)، و11 إبريل/نيسان 2019، عندما أطيح بعمر البشير، قبضت قوات الشرطة والأمن تعسفياً على ما لا يقل عن 2000 شخص واعتقلتهم. وخلال الفترة ذاتها قُتل 77 شخصاً على الأقل، وأصيب مئات آخرون بجروح في مختلف أنحاء السودان على أيدي قوات الأمن السودانية بصورة رئيسية. وقد ارتكب معظم هذه الانتهاكات جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني (الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الحين بجهاز المخابرات العامة)؛ إذ قتل المتظاهرين السلميين بصورة غير مشروعة، واعتدى عليهم بالضرب في الشوارع وداخل مراكز الاعتقال التابعة له، وفرّقهم بعنف، ومارس ضدهم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. فعلى سبيل المثال، أقدم أفراد الأمن على جلد المعتقلين بصورة متكررة بأنابيب بلاستيكية على جميع أنحاء أجسادهم. واستخدموا أحياناً العصي الكهربائية، وحلقوا شعر بعض المعتقلين الرجال بالقوة وشتموهم وهددوهم بالاغتصاب والموت. وفي الخرطوم، هاجمت قوات الأمن المناطق السكنية بصورة متكررة وداهمت بيوت الناس، والمستشفيات، مطلقةً الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع داخلها.

وقد استمر الشعب السوداني في الاحتجاج برغم هذه الهجمات. ونظّم الاحتجاجات تجمّع المهنيين السودانيين، وهو ائتلاف للنقابات المهنية يضم المدرسين، والمحامين، والأطباء، والصيادلة من جملة آخرين. وضم أيضاً الأحزاب السياسية المعارضة. وتدريجياً اتسع نطاق الاحتجاجات، والإضرابات، والاعتصامات التي دعت إلى إقالة حكومة البشير بصورة كبيرة للغاية. واعتباراً من 6 إبريل/نيسان 2019 نفّذ المحتجون اعتصاماً

احتجاجياً أمام المقر العام لقيادة الجيش في الخرطوم، وفي أماكن أخرى في عدد من المدن والبلدات الأخرى. وبعد أيام من الاحتجاجات التي لم تهدأ، رضخ الجيش السوداني لضغط الرأي العام، وأطاح بحزب المؤتمر الوطني من السلطة. وألقي القبض على الرئيس عمر البشير، واثني عشر آخرين من كبار قادة الحزب المذكور، في 11 إبريل/نيسان. وأصبحت منطقة الاعتصام مركزاً للأمل والحرية إثر عزل البشير.

وعقب خلع البشير شكّل الجيش مجلساً عسكرياً انتقالياً حكم السودان بين 12 أبريل/نيسان و17 أغسطس/آب 2019. وارتكبت قوات الأمن السودانية خلال هذه الفترة انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان. ووصلت الانتهاكات إلى ذروتها بالهجوم على منطقة الاعتصام خارج المقر العام لقيادة الجيش في الخرطوم في 3 يونيو/حزيران. وفي صبيحة ذلك اليوم ارتكبت قوات الأمن عمليات قتل غير مشروع، وغيرها من ضروب استخدام القوة غير الضرورية و/أو المفرطة، والتعذيب والمعاملة السيئة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي، والاختفاءات القسرية. وأبلغ الناجون من الهجوم منظمة العفو الدولية أن قوات الدعم السريع وجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني والشرطة هم الذين شنوا الهجمات، وأنهم استخدموا الذخيرة الحية، وقنابل الغاز المسيل للدموع والسياط والعصي. وقد وصف العديد من الذين كانوا حاضرين في مسرح الحدث خلال الهجوم أفعالاً ترقى إلى حد القتل بلا تمييز، أو التعذيب، أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي 13 يونيو/حزيران، اعترف علناً الناطق باسم المجلس العسكري الانتقالي، الفريق الركن شمس الدين الكباشي، أن المجلس قد أمر بفض الاعتصام، وقد ارتُكب هذا الهجوم بدون سابق إنذار أو إشعار لمنظمي الاعتصام.

وفي أعقاب هجوم 3 يونيو/حزيران، الذي شنته قوات الأمن، انتشر الخوف والذعر بين المتظاهرين والسكان المدنيين عموماً، لاسيما في الخرطوم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن السودانية والمجلس العسكري الانتقالي مسؤولان عن الاستخدام غير الضروري والمفرط للقوة والقتل غير المشروع للمتظاهرين أثناء الهجوم على منطقة الاعتصام. وقد أصرّ جميع أفراد العائلات ومؤيدوهم ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية التي تحدثت إلى منظمة العفو الدولية في السودان على إنصاف القتلى ومساءلة القتلة. ويجب تقديم تعويضات للضحايا وأسرهم وإجراء تحقيقات مع أفراد الشرطة المسؤولين عن عمليات القتل، و/أو العنف الجنسي، و/أو الاختفاء القسري، و/أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة خلال قمع المحتجين. وينبغي تقديم الذين يتبين أنهم مسؤولون – بما في ذلك عبر مسؤولية القيادة - إلى العدالة في محاكمات عادلة من دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وقد أخرج الهجوم المميت، في 3 يونيو/حزيران، المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير عن مسارها، حتى 17 أغسطس/آب، عندما وقّع الجانبان الإعلان الدستوري عقب مفاوضات مطولة يسّرت وساطة الاتحاد الأفريقي إجراءها. وفي 21 أغسطس/آب، حُل المجلس العسكري الانتقالي وعين مجلس سيادي جديد ورئيس للوزراء. واتفقت قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيقات شفافة وشاملة في الانتهاكات التي ارتُكبت في 3 يونيو/حزيران 2019. وأذنت الاتفاقية بفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وقد وردت أنباء متضاربة حول العدد الدقيق للأشخاص الذين قُتلوا في 3 يونيو/حزيران. فمثلاً ذكرت اللجنة الوطنية السودانية لحقوق الإنسان أن 36 شخصاً قُتلوا، بينهم 15 شخصاً قُتلوا في منطقة الاعتصام، و21 في أماكن أخرى. وذكرت وزارة الصحة السودانية أن مجموع القتلى بلغ 46 شخصاً. وأشار تقرير النائب العام في يوليو/تموز 2019 إلى أن 87 شخصاً قد قُتلوا. وذكرت نقابة الأطباء السودانية الشرعية أن 50 شخصاً قُتلوا، في حين أشارت لجنة أطباء السودان المركزية إلى أن عدد القتلى بلغ 127 شخصاً. وتعكس هذه التقارير المختلفة حالة الفوضى والإرباك التي أعقبت فض الاعتصام بالعنف، وإغلاق الإنترنت، وحقيقة أن المحتجين أغلقوا معظم شوارع الخرطوم. ورداً على إغلاق الشوارع حوّلت قوات الأمن المدينة إلى منطقة عسكرية لبضعة أيام، ولم تسمح إلا بحركة محدودة للناس. وبناء على المعطيات الواردة من مصادر مختلفة بينها لجنة اسر شهداء ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018، تعتقد منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 100 شخص قد لقوا مصرعهم، وما يزيد على 700 أُصيبوا بجروح. وأُلقي القبض على مئات آخرين في حين أخلي سبيل كثيرون، ويظل عدد غير معروف من الأشخاص مفقوداً، بينهم 20 حالة مؤكدة على الأقل.

وقد قام باحثو منظمة العفو الدولية ببعثتين ميدانيتين إلى السودان، من أجل إعداد هذا التقرير، في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2019 لمقابلة الضحايا. وجمع الباحثون معطيات من مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية. وقد جُمعت معظم المعطيات الأولية للفترة من ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى أبريل/نيسان 2019 عبر مقابلات أجريت مع 67 ناجياً و شاهداً، وفرداً من أسر المعتقلين، ومدافعاً عن حقوق الإنسان، ومحامياً، وصحفياً، وخبيراً في الشؤون الدولية لتأكيدها والتحقق منها وتقديم تحليل من أجل هذا التقرير. وبعد هجوم 3 يونيو/حزيران وفض الاعتصام، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 61 ناجياً، وشاهد عيان، ومدافعاً عن حقوق الإنسان، ومحامياً، وفرداً من عائلات في الخرطوم.

وتنوه منظمة العفو الدولية بالالتزام المعلن للحكومة الجديدة بضمان المساءلة في السودان، وتحث السلطات الجديدة على ترجمة هذا الالتزام إلى أفعال تؤدي إلى إجراء تحقيق ومقاضاة فعالين ونزيهين للأشخاص الذين يشتبه بارتكابهم جرائم سابقة وحديثة ينص عليها القانون الدولي. وينبغي على السلطات الجديدة أن تغتنم الفرصة ليس فقط لصنع التاريخ، بل أيضاً لخلق مستقبل تُحترم فيه حقوق الإنسان، وتتحقّق فيه مطالب الشعب السوداني في الحرية، والسلام، والعدالة بالكامل.

1.1 التوصيات

نظراً للتحديات الهائلة التي تواجه البلاد في إنصاف ضحايا الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت على مدى الثلاثين سنة الماضية تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى:

- اتخاذ تدابير خاصة تهدف إلى معالجة قضية المساءلة على الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي و/أو الجرائم المرتكبة أثناء قمع الاحتجاجات. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء وحدات تحقيق متخصصة ومحاكم مدنية متخصصة؛
- ينبغي على الحكومة – حيث يلزم – إنشاء محاكم هجينة بمساعدة المجتمع الدولي لاسيما الاتحاد الأفريقي؛
- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم المتهمين، ومنهم الرئيس السابق عمر البشير المطلوب من المحكمة، بتهم ارتكاب الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب؛
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي على السودان إصدار إعلان يمنح المحكمة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة منذ يوليو/تموز 2002. والمبادرة فوراً إلى إجراء إصلاح شامل لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني لضمان تقيده بواجبات حقوق الإنسان الدولية المترتبة على البلاد، وإلغاء الحصانات التي نص عليها قانون الأمن الوطني لعام 2010 وقانون الشرطة لعام 2008، والذين يحميان المسؤولين من المقاضاة؛
- ضمان شفافية واستقلالية ونزاهة لجنة التحقيق الوطنية المستقلة المعنية بعميات القتل غير المشروع التي ارتُكبت منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، والتوضيح العلني لصلاحياتها وتركيبتها، والسماح للضحايا وعائلاتهم بالمشاركة الحقيقية في الإجراءات؛
- ضمان مساءلة الجناة بغض النظر عن رتبتهم أو منزلتهم وفقاً للمعايير الوطنية والدولية والإقليمية ذات الصلة؛
- ضمان تنظيم استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب قوات الأمن والشرطة وفق مبدئيْ الضرورة والتناسب، وإجراء تحقيقات مناسبة في جميع حالات الوفاة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن خلال الاحتجاجات، وإحالة الجناة المزعومين إلى العدالة وتقديم سبل انتصاف ملائمة للضحايا؛
- إجراء تدريب إلزامي على حقوق الإنسان للقوات المكلفة بإنفاذ القانون وقوات الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان في إدارة التجمعات السلمية؛
- ضمان حصول ضحايا الانتهاكات وأسرهم على تعويض كامل ووافٍ يشمل رد الاعتبار، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، والدعم والإرشاد النفسيين، والرضاء، وإعطاء ضمانات بعدم التكرار.

2. خلفية

استفاق السودان في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018 على سلسلة من الاحتجاجات التي عمّت البلاد. وقد جاءت عقب سنوات من الضائقة الاقتصادية والأزمة السياسية المتفاقمة مقرونة بتاريخ طويل من الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها أساساً قوات الأمن السودانية ومن ضمنها الميليشيات الحكومية. وكانت هذه الاحتجاجات أكبر ثورة شعبية واجهها حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان منذ توليه السلطة في انقلاب عسكري قام به عمر البشير في يونيو/حزيران 1989. وشهد السودان طوال أكثر من أربعة أشهر احتجاجات متواصلة في جميع ولاياته الثماني عشرة منذ اندلاع الاحتجاجات في ديسمبر/كانون الأول 2018.

وكانت الاحتجاجات التي جرت ابتداءً من 25 ديسمبر/كانون الأول 2018 بمعظمها من تنظيم تجمع المهنيين السودانيين، وهو ائتلاف لمجموعات مهنية تضم المدرسين، والمحامين، والأطباء، والصيادلة، من جملة آخرين[1] علاوة على بعض أحزاب المعارضة.[2] وفي يناير/كانون الثاني 2019 وحّدت هذه الحركة الاحتجاجية جهودها وأطلق عليها تسمية "قوى إعلان الحرية والتغيير". وتنامت الاحتجاجات تدريجياً لتتحول إلى سلسلة ضخمة من الإضرابات والاعتصامات التي دعت إلى استقالة حكومة البشير. وقد جرى أكثر من 2000 تحرك احتجاجي بين 13 ديسمبر/كانون الأول 2018 و31 مارس/آذار 2019 في شتى أنحاء السودان.[3]

وتضافرت ثلاث قضايا لتشكل أساساً لهذه الاحتجاجات في السودان : الأزمة الاقتصادية، والأزمة السياسية، والانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان.

2.1 الأزمة الاقتصادية

مع ترسُّخ الاحتجاجات كان السودان يرزح تحت عبء دين خارجي غير قادر على تسديده، وزيادات في أسعار المواد الغذائية، والكهرباء، والمواصلات، ونقص في المواد الأساسية مثل الأدوية، والوقود، والخبز. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الدين الخارجي للسودان عام 2018 إلى 56.5 مليار دولار.[4] وفُرضت أيضاً قيود على سحب المبالغ النقدية من البنوك. وفي فبراير/شباط 2018، فرضت الحكومة سقوفًا على سحب المبالغ النقدية أدت إلى سحوبات بدافع من الذعر، وإلى طوابير طويلة. وكان الحد الأقصى للسحب يوازي 48 دولاراً في اليوم.[5] وتفاقم الوضع جراء استمرار انخفاض الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم. وقد تلقى كلا القطاعين مجتمعين أقل من 10% من ميزانية 2018.[6] وأوصى صندوق النقد الدولي بوجوب أن تعتمد الحكومة تحرير سعر الصرف، وتوحيد كافة أسعاره إضافة إلى "إلغاء الدعم المكلف للوقود والقمح على مراحل".[7] وقُدّرت

---

[1] يضم تجمع المهنيين السودانيين: التحالف الديمقراطي للمحامين، ونقابة الأطباء الشرعية، ولجنة أطباء السودان المركزية، ولجنة المعلمين، وشبكة الصحفيين السودانيين.

[2] جماعتان معارضتان هما 'نداء السودان' و'قوى الإجماع الوطني'. ونداء السودان جماعة معارضة تضم حزب الأمة القومي الذي يترأسه رئيس الوزراء الأسبق صادق المهدي، وحزب المؤتمر السوداني الذي يقوده عمر الدقير، وجماعة مسلحة، حركة / جيش تحرير شعب السودان / شمال بقيادة مالك عقار، وحركة/جيش تحرير السودان الذي يقوده مني اركو مناوي، وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني. أما قوى الإجماع الوطني بقيادة فاروق أبو عيسى فتتألف أساساً من أحزاب اليسار ويسار الوسط وتتضمن الحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث العربي، والحزب الناصري الاشتراكي، والحزب الوطني الاتحادي الموحد. وهناك 22 كياناً سياسياً وقعوا على ميثاق إعلان الحرية والتغيير في 1 يناير/كانون الثاني 2019، للمزيد انظر https://tinyurl.com/y5kkjtza

[3] جمع المدافعون عن حقوق الإنسان المعطيات وأطلعوا منظمة العفو الدولية عليها في 31 مارس/آذار 2019.

[4] صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 – بيان صحفي، تقرير الخبراء، وبيان صادر عن المدير التنفيذي ممثل السودان، 11 ديسمبر/كانون الأول 2017، https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/12/11/Sudan-2017-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-45456. ص 4.

[5] أخبار السودان، *امتصاص السيولة*، 26 فبراير/شباط 2018، https://www.sudanakhbar.com/235168، سودارس، *أزمة السيولة تشل أسواق السودان*، 1 يوليو/تموز 2018، https://www.sudaress.com/alhadag/134584.

[6] راديو دبنقا، مقال (بالعربية) بقلم إبراهيم أحمد البدوي (وزير المالية الحالي) *انهيار الجنيه السوداني والتضخم الانفجاري*، 5 فبراير/شباط 2018، https://tinyurl.com/yx6oqy7l

[7] صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 – بيان صحفي، تقرير الخبراء، وبيان صادر عن المدير التنفيذي ممثل السودان، 11 ديسمبر/كانون الأول 2017، https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/12/11/Sudan-2017-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-45456. الفقرات 12-18

ميزانية 2018 بمبلغ 16.70 مليار دولار بعجز قدره 2.4%.[8] وارتفع معدل التضخم من 52.3% في يناير/كانون الثاني 2018[9] إلى 72.94% في ديسمبر/كانون الأول 2018.[10] وهوى سعر صرف الجنيه السوداني بنسبة 75% مقابل الدولار بحلول ديسمبر/كانون الأول 2018.[11] وبحسب منظمة الشفافية الدولية شهد السودان أيضاً معدلات فساد مرتفعة.[12] وفي 2018، صنّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلاد من بين الأدنى في مؤشرات التنمية البشرية.[13] وحل السودان في المرتبة 167 من أصل 189 دولة. وقد تراكمت كل هذه العوامل لزيادة الأزمة الإنسانية. وأشارت التوقعات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2019 سيعاني حوالي 5.76 مليون نسمة يمثلون نسبة 14% من السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي.[14] ويبلغ تعداد سكان السودان 41 مليون نسمة.[15]

2.2 الأزمة السياسية

واصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم استخدام الأساليب القمعية في 2018. ولم يسمح بالعمل إلا لحفنة من الأحزاب السياسية غير الهامة في معظمها، فدعمها وقمع الأحزاب السياسية المعارضة التي جهرت بمعارضتها لسياسات الحكومة وظلمها الذي تمارسه بلا هوادة. وفي أغسطس/آب 2018، سمّى حزب المؤتمر الوطني الرئيس البشير مرشحاً له للانتخابات الرئاسية في 2020، وقرر تعديل الدستور وتمديد فترة ولايته إلى خمس سنوات أخرى.[16] وعبّر كبار أعضاء الحزب عن معارضتهم للترشيح.[17] واعترضت أحزاب المعارضة على الترشيح وتنبأت بعواقب اقتصادية وخيمة تترتب على ترشيح البشير لانتخابات 2020.[18] ومع استمرار الأزمة الاقتصادية، حل الحزب الحاكم الحكومة في 9 سبتمبر/أيلول 2018، وأقال بكري حسن صالح[19] من رئاسة الحكومة، واستبدل به معتز موسى الذي شغل منصبه من سبتمبر/أيلول 2018 إلى فبراير/شباط 2019.[20]

2.3 الإخفاق في تحقيق السلام

أخفقت الحكومة والجماعات المسلحة – منذ بداية النزاعات في دارفور (2003)، وجنوب كردفان والنيل الأزرق (2011) – في توقيع اتفاق دائم لوقف إطلاق النار. وبدلاً من ذلك أصدر كلا الطرفين في 2016 إعلانات أحادية لوقف إطلاق النار.[21] وفي 2018، مدد كلاهما الإعلانات الأحادية لوقف إطلاق النار، لكن عملية السلام ظلت

---

[8] رويترز، *البرلمان السوداني يجيز ميزانية عام 2018 بعجز قدره 2.4% (من إجمالي الناتج المحلي)*، 31 ديسمبر/كانون الأول 2017، https://www.reuters.com/article/sudan-economy-budget-idAFL8N1OV0EB

[9] الجهاز المركزي للإحصاء، *مؤتمر صحفي حول معدل التضخم لشهر يناير/كانون الثاني*، مارس/آذار 2018، http://cbs.gov.sd/index.php/ar/home/news_details/36

[10] رويترز، *التضخم في السودان يصعد لمستوى جديد في أغسطس/آب – جهاز الإحصاء*، 16 سبتمبر/أيلول 2018، https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1LW0K0 ومعدل التضخم في السودان، https://tradingeconomics.com/sudan/inflation-cpi

[11] بحلول نهاية يناير/كانون الثاني 2018 وصل سعر الجنيه السوداني إلى 36 جنيهاً سودانياً لكل دولار وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2018 وصل سعر الصرف إلى 63 جنيهاً سودانياً لكل دولار. وللمزيد انظر https://www.alnilin.com/12915688.htm، https://www.sudanakhbar.com/410147

[12] بحسب مؤشر مدركات الفساد 2018 لمنظمة الشفافية الدولية، حل السودان في المرتبة 172 من أصل 180 دولة في 2018، https://www.transparency.org/cpi2018.

[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤشرات التنمية البشرية للسودان، 2018، http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SDN

[14] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الشؤون الإنسانية، السودان، العدد 01 – 24 ديسمبر/كانون الأول 2018 – 27 يناير/كانون الثاني 2019، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_Sudan_Humanitarian_Bulletin_Issue_01_%2824_December_2018_-_27_January_2019%29_0.pdf

[15] بيانات البنك الدولي حول السودان، https://data.albankaldawli.org/country/sudan

[16] راديو تمازج، *الحزب الحاكم يختار البشير مرشحاً لإعادة انتخابه*، 11 أغسطس/آب 2018، https://radiotamazuj.org/en/news/article/ruling-party-chooses-bashir-to-stand-for-re-election والجزيرة، *السودان: الحزب الحاكم يختار البشير مرشحاً له لانتخابات 2020*، 10 أغسطس/آب 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/08/sudan-ruling-party-chooses-bashir-candidate-2020-election-180810121326197.html

[17] سودان تريبون، *شخصيات بارزة في حزب المؤتمر الوطني تعبّر عن رفضها لإعادة انتخاب البشير في 2020*، 11 أغسطس/آب 2018، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66036

[18] بي بي سي، *كيف تؤثر إعادة ترشيح البشير للرئاسة على مستقبل السودان؟* 12 أغسطس/آب 2018، http://www.bbc.com/arabic/interactivity-45163239

[19] بكري حسن صالح هو أحد ضباط الجيش الذين شاركوا في انقلاب 1989. وكان حليفاً مهماً وقديمًا للرئيس السابق عمر البشير. وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين كان عضواً في مجلس قيادة الثورة وكذلك مديراً لجهاز الأمن. ثم شغل منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن، ووزير الداخلية، ووزير شؤون الرئاسة، ووزير الدفاع، وتولى أيضاً منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية من ديسمبر/كانون الأول 2013 حتى مارس/آذار 2017 عندما عُين أيضاً رئيساً للوزراء. للمزيد انظر، سودان تريبون، *اختيار بكري حسن صالح كرئيس وزراء للبشير*، 1 مارس/آذار 2017 http://www.sudantribune.com/spip.php?article61780

[20] سودان تريبون، *تعديل حكومي في السودان شابه الحرج والارتباك*، 15 سبتمبر/أيلول 2018، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66257

[21] الجزيرة، *البشير يعلن وقف إطلاق النار في النيل الأزرق، جنوب كردفان*، 18 يونيو/حزيران 2016، https://www.aljazeera.com/news/2016/06/bashir-declares-ceasefire-blue-nile-south-kordofan-160618042942706.html، ورويترز، *السودان يمدد وقف إطلاق النار مع المتمردين حتى نهاية العام: بيان*، 12 يوليو/تموز 2018، https://www.reuters.com/article/us-sudan-ceasefire/sudan-extends-ceasefire-with-rebels-until-year-end-statement-idUSKBN1K228G وراليف ويب، حركة/جيش *تحرير شعب السودان/شمال يعلن وقف إطلاق النار في جنوب كردفان*، 31 يناير/كانون الثاني 2018، https://reliefweb.int/report/sudan/splm-n-declares-ceasefire-south-kordofan

متوقفة. ومُنيت مختلف محاولات تسوية النزاعات في السودان بالفشل.[22] والتقى الموقعون على اتفاقية خارطة الطريق[23] في 2016 – وهم حزب الأمة القومي، وحركة العدل والمساواة، وحركة / جيش تحرير السودان / مني مناوي، وحركة / جيش تحرير شعب السودان / شمال – في أديس أبابا في ديسمبر/كانون الأول 2018. وأخفقوا أيضاً في إحراز تقدم في المحادثات مع الحكومة السودانية في ديسمبر/كانون الأول 2018.[24]

وقد كشفت عناوين الأخبار الواردة من السودان، خلال الأسبوعين الأولين من ديسمبر/كانون الأول 2018، عن الغضب والاستياء اللذين يعتملان في البلاد. وعقدت الحكومة اجتماعاً مع جماعتين مسلحتين من دارفور في برلين في 10 ديسمبر/كانون الأول، ووقعت على "اتفاق سابق للمفاوضات"، ووعدت بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2019.[25] وعقد فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بين 9 و12 ديسمبر/كانون الأول اجتماعاً تشاورياً مع الأحزاب السودانية بشأن مراجعة خارطة الطريق في أديس أبابا. وقد عُلّقت المشاورات في 12 ديسمبر/كانون الأول 2018.[26] وفي هذه الأثناء سعت الولايات المتحدة إلى مزيد من التعاون مع السودان.[27] وبدأت المملكة المتحدة العمل بشأن حوار استراتيجي مع السودان.[28] وقد عطّلت الاحتجاجات التي جرت في ديسمبر/كانون الأول كافة هذه الأنشطة، وفاجأت العديدين في الحكومة ومحاوريهم الدوليين.[29]

2.4 انتهاكات حقوق الإنسان

استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان. وفي 2018، جرى قمع متواصل للحقوق في حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وأعادت الحكومة العمل بالرقابة المسبقة على الصحافة، وصادرت أعداداً كاملة من الصحف المستقلة، وألقت القبض تعسفاً على الصحفيين.[30] وحُظّر باستمرار على الأحزاب السياسية المعارضة السودانية والمنظمات المستقلة للمجتمع المدني تنظيم أي مناسبات عامة خارج مقراتها. فمثلاً منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني حركة الإصلاح الآن من إقامة ندوة معلنة حول قانون الانتخاب من دون إبداء أي أسباب.[31]

كان المعارضون السياسيون – قبل احتجاجات ديسمبر/كانون الأول – يتعرضون بانتظام للاعتقال التعسفي والاحتجاز. فمثلاً قبض جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة على ما لا يقل عن 140 من أعضاء الأحزاب المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والطلبة، ونشطاء حقوق المرأة، واحتجزهم بين 6 يناير/كانون الثاني و10 فبراير/شباط 2018.[32] وجاءت الاعتقالات التعسفية في أعقاب احتجاجات متقطعة قام بها نشطاء المعارضة في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ضد ارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ بداية يناير/كانون الثالني 2018. وقد أُفرج عن بعضهم بدون تهمة في فبراير/شباط، وأُخلي سبيل الباقين في أبريل/نيسان 2018.[33] وذكر الذين أُطلق سراحهم أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز.

وفي دارفور ارتكبت قوات الأمن السودانية في 10 يناير/كانون الثاني 2019 – بحسب فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالسودان – انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من بينها عمليات إطلاق نار بشكل عشوائي، ونهب وإحراق منازل وقرى، وأفعال تعذيب، ومعاملة لاإنسانية ومهينة للمدنيين، واستخدام مفرط للقوة.[34] وفي 28 يونيو/حزيران 2018، نشرت منظمة العفو الدولية صور أقمار صناعية وصوراً فوتوغرافية حصرية تبين الأضرار الجسيمة التي ألحقتها الهجمات بقرى في المنطقة. وأظهرت الصور أن 18 قرية على الأقل في الأجزاء

---

[22] علّق فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المعني بالسودان في مطلع فبراير/شباط 2018 محادثات السلام الخاصة بالسودان بين حركة/جيش تحرير شعب السودان/شمال -الحلو والحكومة السودانية إلى أجل غير مسمى. والتقى الطرفان أيضاً في جوهانسبرغ في أكتوبر/تشرين الأول، لكن لم يُحرز أي تقدم.

[23] وُقّعت الحكومة السودانية، وحزب الأمة القومي، وحركة / جيش تحرير شعب السودان / شمال، وحركة العدل والمساواة، وحركة / جيش تحرير السودان / ميني ميناوي على خارطة الطريق في 21 مارس/آذار 2016، وهي تهدف إلى إنهاء النزاعات في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، واتفقت الأطراف من جملة أمور على وقف الأعمال الحربية، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعت إلى حوار وطني شامل. اتفاقية خارطة الطريق، 21 مارس/آذار 2016، http://www.peaceau.org/uploads/auhip-roadmap-signed-080816.pdf

[24] انظر المزيد هنا، رليف ويب ، *بيان عقب مشاورات فريق الاتحاد الافريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن اتفاقية خارطة الطريق*، 13 ديسمبر/كانون الأول 2018، https://reliefweb.int/report/sudan/statement-following-auhip-s-consultations-roadmap-agreement

[25] للاطلاع أيضاً على استئناف المحادثات على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، انظر المزيد، سودان تريبيون، *السودان، متمردو دارفور سيوقعون اتفاق وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني؛* رسمي، 10 ديسمبر/كانون الأول 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66748

[26] مجموعة الأزمات، *مراقبة الأزمة : السودان : ديسمبر/كانون الأول 2018*، https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/december-2018

[27] مجموعة الأزمات، *مراقبة الأزمة : السودان : ديسمبر/كانون الأول 2018*، https://www.crisisgroup.org/crisiswatch/december-2018

[28] السودان والمملكة المتحدة يعقدان الاجتماع السادس للحوار الاستراتيجي في لندن، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66583

[29] استناداً إلى محادثة مع عدد من محللي الشؤون الدولية في فبراير/شباط ومارس/آذار 2019.

[30] منظمة العفو الدولية، *السودان : ينبغي وقف أعمال المضايقة والترهيب والرقابة ضد الصحفيين، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018*، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/11/sudan-relentless-harassment-intimidation-and-censorship-of-journalists-must-end/

[31] أخبار السودان، *الإصلاح الآن" : الأمن يرفض إقامة ندوة معلنة حول قانون الانتخابات دون إبداء أي أسباب*، 15 يوليو/تموز 2018، https://www.sudanakhbar.com/321056

[32] منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل، *السودان : إلقاء القبض على المئات، وسوقهم إلى جهة مجهولة*، 15 فبراير/شباط 2018، (AFR 54/7886/2018)

[33] منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل، *السودان: مزيد من المعلومات : الإفراج عن بعض المنتقدين، وبقاء آخرين في الحجز*، 2 مارس/آذار 2018، (AFR 54/7976/2018)

[34] التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملًا بالقرار 1591 (2005) (S/2019/34)، 10 يناير/كانون الثاني 2019، https://reliefweb.int/report/sudan/final-report-panel-experts-sudan-established-pursuant-resolution-1591-2005-s201934-enar، الفقرة 65.

الشرقية من منطقة جبل مرة في دارفور قد تعرضت للإحراق على أيدي القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها على مدى ثلاثة أشهر. وهُجّر عدد من الناس يقدر بين 12000 و20000 منذ مارس/آذار 2018 نتيجة الهجمات التي شنتها القوات الحكومية على المناطق الخاضعة لسيطرة حركة/جيش تحرير السودان/عبد الواحد نور.[35]

وبين ديسمبر/كانون الأول 2018 وأبريل/نيسان 2019، فرّقت قوات الأمن السودانية[36] بعنف المحتجين السلميين مستخدمةً الذخيرة الحية، والغاز المسيل للدموع، والضرب. وقد تحققت منظمة العفو الدولية من مقتل ما لا يقل عن 77 شخصاً، وإصابة المئات بجروح.[37] وجرى اعتقال الآلاف واحتجازهم من ضمنهم أطفال. واستخدمت قوات الأمن أساليب وحشية لقمع المحتجين، بما في ذلك القتل غير المشروع للمحتجين، والضرب، والاعتقال غير القانوني، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.[38] وفي الخرطوم هاجمت قوات الأمن بصورة متكررة المناطق السكنية، ودخلت المنازل، وأطلقت الذخيرة الحية، والغاز المسيّل للدموع داخل المنازل والمستشفيات.[39]

وقد أُغلقت شبكة الإنترنت في 20 ديسمبر/كانون الأول 2018، لكنها أعيدت بعد ساعات. وحُجب الدخول إلى أكثر منصات التواصل الاجتماعي شعبية بما فيها فيس بوك، وواتساب، وتويتر، وإنستاغرام طوال أكثر من شهرين[40]. وخلال الشهرين لم يستطع الناس الدخول إلى هذه المواقع إلا عبر الشبكة الخاصة الافتراضية (في بي إن). وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، علّقت السلطات السودانية الدراسة في كافة الجامعات الحكومية، والمعاهد العليا، والمدارس الثانوية والابتدائية.

وقد ازدادت الأزمة السياسية وتلك المتعلقة بحقوق الانسان تدهوراً مع فرض حالة الطوارئ على كامل البلاد في 22 فبراير/شباط 2019.[41] وأصدر الرئيس البشير، في 25 فبراير/شباط، خمسة مراسيم منحت سلطات هائلة لقوات الأمن، إضافة إلى تعليق ممارسة الحقوق في الحرية، والسلامة الشخصية، وحرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وقد أوقفت هذه المراسيم العمل بمعظم نصوص وثيقة الحقوق الواردة في دستور السودان لسنة 2005، علاوة على الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي يشكل السودان دولة طرفاً فيها. وفي 11 مارس/آذار، صوّت البرلمان السوداني لتقصير مدة حالة الطوارئ من سنة إلى ستة أشهر.[42] وفي نهاية فبراير/شباط، أصدرت محاكم الطوارئ سلسلة من الأحكام الصادمة على المحتجين مثل الحكم على تسع محتجات بعشرين جلدة بالعصا والسجن.[43] وقد ألغت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بحقهن وأفرجت عنهن.[44]

2.5 نهاية حقبة

منذ 6 أبريل/نيسان، اعتصم المحتجون أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية في الخرطوم. وفي 11 أبريل/نيسان، أطاح الجيش في السودان تحت ضغط الشارع بحكومة حزب المؤتمر الوطني، وألقوا القبض على الرئيس عمر البشير، وغيره من كبار قادة الحزب.[45] وبذلك بدأ فصل جديد في تاريخ البلاد، لكن العديد من السودانيين دفعوا ثمن التغيير بدمائهم وحريتهم.

وقد أنشأت قيادة القوات المسلحة السودانية هيئة حاكمة جديدة هي المجلس العسكري الانتقالي[46] الذي حكم السودان بين 12 أبريل/نيسان و18 أغسطس/آب 2019. واستمر المحتجون في ممارسة ضغطهم على

---

[35] منظمة العفو الدولية، *السودان : تقليص بعثة الأمم المتحدة في مواجهة أزمة متفاقمة لحقوق الإنسان*، 28 يونيو/حزيران 2018، (AFR 54/8680/2018)

[36] تضم قوات / أجهزة الأمن السودانية: الشرطة وبوليس الاحتياطي المركزي [الشرطة الشعبية]، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني (الأمن الشعبي)، والقوات المسلحة السودانية [قوات الدفاع الشعبي، وقوات الدعم السريع]، وتشارك الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني بانتظام في تفريق المتظاهرين.

[37] استناداً إلى أسماء الذين قُتلوا بين ديسمبر/كانون الأول 2018 و11 أبريل/نيسان 2019، والتي جمعتها منظمة العفو الدولية من مصادر متعددة من بينها المدافعون عن حقوق الإنسان، وبعض أسر الضحايا، ولجنة أطباء السودان المركزية.

[38] منظمة العفو الدولية، *السودان : حالة الطوارئ تشدد من حملة القمع الحكومي القاسي على الاحتجاجات*، 25 فبراير/شباط 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/sudan-state-of-emergency-intensifies-brutal-government-crackdown-on-protests/ ومنظمة العفو الدولية، *السودان، يجب التحقيق في دور رئيس جهاز المخابرات في عمليات قتل المحتجين*، 13 أبريل/نيسان 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/04/sudan-investigate-role-of-intelligence-chief-in-protest-killings/

[39] منظمة العفو الدولية، *السودان : ضباط الأمن يلاحقون المحتجين المصابين داخل مستشفى*، 10 يناير/كانون الثاني 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/01/sudan-security-officers-pursue-injured-protestors-into-hospital/

[40] أعيدت خدمة الدخول إلى منصات التواصل الاجتماعي المحجوبة في 26 فبراير/شباط 2019

[41] منظمة العفو الدولية، *السودان : حالة الطوارئ تشدد من حملة القمع الحكومي القاسي على الاحتجاجات*، 25 فبراير/شباط 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/sudan-state-of-emergency-intensifies-brutal-government-crackdown-on-protests/

[42] سودان تريبيون، *البرلمان السوداني يقصر مدة حالة الطوارئ إلى 6 أشهر*، 11 مارس/آذار 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article67209

[43] ديلي نيشن، محكمة سودانية تحكم على 9 محتجات بالجلد : محامون، 10 مارس/آذار 2019، https://www.nation.co.ke/news/africa/Sudan-court-sentences-women-protesters-flogging/1066-5017376-xaf7br/index.html

[44] العربية، *محكمة سودانية تلغي جلد تسع محتجات بحسب قول المحامي*، 12 مارس/آذار 2019، http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2019/03/12/Sudan-court-scraps-lashes-for-9-women-protesters-lawyer-.html

[45] رويترز، *الجيش السوداني يطيح بالبشير والمحتجون يطالبون بحكومة مدنية*، 11 أبريل/نيسان 2019، https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics/sudans-bashir-ousted-by-military-protesters-demand-civilian-government-idUSKCN1RN0AY.

[46] أليكس دي وال، "السودان بعد البشير"، لندن ريفيو اوف بوكس، 18 أبريل/نيسان 2019، https://www.lrb.co.uk/blog/2019/april/sudan-after-bashir.

الجيش وطالبوا بالانتقال إلى حكم بقيادة مدنية. وأقاموا منطقة اعتصام حول مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم. وانخرطت قوى الحرية والتغيير، والجماعات المعارضة، في مفاوضات مطولة مع المجلس العسكري الانتقالي. وأخرت الخلافات بين الطرفين الترتيبات الانتقالية التي خرجت فيما بعد عن مسارها جراء هجوم 3 يونيو/حزيران.

وقد ارتكبت قوات الأمن السودانية – خلال الهجمات المروّعة على منطقة الاعتصام في الخرطوم في 3 يونيو/حزيران – انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت عمليات القتل غير المشروع، وغيرها من الاستخدامات للقوة المفرطة، والتعذيب، والمعاملة السيئة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، والعنف الجنسي، وحالات الإختفاء القسري. وسقط ما لا يقل عن مئة قتيل ومئات الجرحى.[47] وأُلقي القبض على المئات. وفي حين أُفرج عن العديد منهم يظل عدد غير معروف في عداد المفقودين. وقد وصف العديد من الذين شهدوا الهجمات أفعال الضرب بالعصي والسياط التي تسببت بإصابات بليغة لهم.

وفي 17 أغسطس/آب، وقّع الطرفان على الإعلان الدستوري عقب مفاوضات مطولة ووساطة الاتحاد الإفريقي. وفي 21 أغسطس/آب، حُل المجلس العسكري الانتقالي، وعُين مجلس سيادة جديد ورئيس للوزراء. واتفق الجانبان على إنشاء لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيقات شفافة وشاملة في الانتهاكات التي ارتُكبت في 3 يونيو/حزيران 2019. وأذن الاتفاق بفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

[47] منظمة العفو الدولية، *السودان: يجب على السلطات ضمان سلامة المحتجين*، 28 حزيران/يونيو 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/06/sudan-authorities-must-guarantee-protestor-safety/

3. المنهجية

أجرت منظمة العفو الدولية أبحاثاً من أجل هذا التقرير بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2019. كذلك أرسلت المنظمة بعثتين ميدانيتين إلى السودان في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2019. ويركز التقرير أساساً على الفترة الممتدة من منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى يوليو/تموز 2019 وعلى حالات القتل غير المشروع، وغيرها من استخدامات القوة غير الضرورية أو المفرطة، والتعذيب، والمعاملة السيئة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي.

وقد جمع الباحثون معطيات من مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية. وجُمعت معظم المعطيات الأولية عن الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى أبريل/نيسان 2019 من خلال مقابلات أُجريت مع 67 ناجياً، أو شاهداً، أو فرداً من أفراد أسر المعتقلين، أو مدافعاً عن حقوق الإنسان، أو محامياً، أو صحفياً، أو خبيراً في الشؤون الدولية، وذلك لتأكيدها والتحقق منها وتقديم تحليل من أجل هذا التقرير. وبعد 3 يونيو/حزيران، وفض الاعتصام أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 61 ناجياً، وشاهد عيان، ومدافعاً عن حقوق الإنسان، ومحامياً، وفرداً من عائلات المعتقلين في الخرطوم.

وتشمل المصادر الثانوية التقارير والوثائق الأخرى التي أصدرتها المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك أجرت المنظمة أيضاً تحليلاً للمعلومات المستقاة من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمقالات الأكاديمية، والتقارير الإعلامية، فضلاً عن التقارير والبيانات الرسمية التي أصدرتها الحكومة السودانية. كذلك تحقق الباحثون من صحة مقاطع الفيديو والصور التي تلقتها المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية التقت مسؤولَيْن حكوميَيْن رفيعيْ المستوى أحدهما وزير العدل نصر الدين عبد الباري في 12 سبتمبر/أيلول 2019، والآخر النائب العام تاج السر علي الحبر في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وكانت هذه أول مرة يُسمح فيها للمنظمة بالدخول إلى البلاد منذ عام 2006. ولا يُعدّ هذا التقرير بأي حال من الأحوال استعراضاً شاملاً لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، لكنه يسجل استمرارية الانتهاكات وحدتها خلال الفترة المضطربة التي نستعرضها.

وقد حجبت منظمة العفو الدولية أسماء معظم المصادر والأماكن أو وسائل إجراء المقابلات خوفاً على أمنهم وخصوصياتهم هم وأفراد أسرهم بسبب الوضع الأمني السائد في السودان.

4. عمليات القتل غير المشروع للمحتجين بين ديسمبر/كانون الأول 2018 وأبريل/نيسان 2019

كان الاستخدام المتعمد للقوة المميتة أحد الأساليب التي طبقتها الحكومة السابقة خلال فترة الاحتجاجات الممتدة بين منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018 و11 أبريل/نيسان 2019. واستخدمت السلطات أساليب وحشية في مدن مختلفة مثل القضارف في ولاية القضارف، وبربر في ولاية نهر النيل، وكريمة في الولاية الشمالية، وربك والجزيرة أبا في ولاية النيل الأبيض حيث قتل 37 شخصاً على الأقل.[48] وفي الأسابيع اللاحقة بدأت أعداد القتلى تتزايد لاسيما في ولاية الخرطوم. وبحلول 11 أبريل/نيسان 2019، وصل عدد المحتجين الذين لقوا مصرعهم إلى 77 شخصاً. وفي فبراير/شباط، اعترفت الحكومة علناً بأن ما لا يقل عن 31 شخصاً قد قُتلوا في شتى أنحاء البلاد خلال الاحتجاجات.[49]

4.1 عطبرة

عطبرة مدينة تقع عند التقاء نهري النيل وعطبرة في ولاية نهر النيل. وتبعد حوالي 310 كيلومترات شمال الخرطوم عاصمة السودان، حيث استُخدمت القوة المميتة لأول مرة خلال الاحتجاجات. وتُعدّ مركز سكة الحديد في السودان، وتُعرف بصناعة سكك الحديد فيها. ويُقدّر عدد سكانها بنحو 134000 نسمة.[50] ولعطبرة تاريخ حافل في العمل النقابي. وتُعرف المدينة أيضاً بمقاومتها اللاعنفية لمختلف الأنظمة العسكرية منذ أن نال السودان استقلاله. لكن في 20 ديسمبر/كانون الأول، قُتل ثلاثة أشخاص في عطبرة. وكانت هذه المرة الأولى في التاريخ الطويل للمقاومة السياسية لعطبرة التي تستخدم فيها قوات الأمن القوة المميتة وتردي بالرصاص ثلاثة محتجين من ضمنهم طارق أحمد – في العشرينات من عمره – وهو طالب هندسة شاب في جامعة وادي النيل، وعصام علي حسين، وهو عامل عمره 27 سنة.

نزل متظاهرو عطبرة إلى الشوارع احتجاجاً على تدهور "الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار"؛ إذ ارتفع سعر رغيف الخبز من جنيه سوداني واحد إلى ثلاثة جنيهات (قرابة 0.066 دولاراً أمريكياً). وأشعل المحتجون النار في المقر المحلي لحزب المؤتمر الوطني في عطبرة. فأعلنت الحكومة حالة طوارئ وحظراً للتجول ليلاً في المدينة في 19 ديسمبر/كانون الأول 2018. واستمرت الاحتجاجات في عطبرة برغم حالة الطوارئ في 20 ديسمبر/ كانون الأول، وانضم أشخاص عديدون من خارج المدينة إلى الاحتجاجات. وفي ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم استخدمت الشرطة الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع لفض الاحتجاجات.

---

[48] منظمة العفو الدولية، *السودان: مقتل 37 محتجاً أثناء قمع الحكومة للاحتجاجات* 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/12/sudan-protesters-dead-in-government-crackdown-on-protests/

[49] سودان تريبيون: *السودان يقول إنه أفرج عن 2430 محتجاً مع دعوة المعارضة إلى تجمع جماهيري*، 20 فبراير/شباط 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article67105

[50] السودان: الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الخامس للسكان والمساكن – 2008.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ثلاثة شهود عيان من عطبرة عن الاحتجاجات التي زادت من ضخامة موجة احتجاجات ديسمبر/كانون الأول 2018 في السودان. وعمت المدينة بكاملها حالة من الصدمة والحداد. وأكد شهود عيان من عطبرة أن عناصر قوات الأمن الذين استخدموا القوة المميتة وقتلوا المتظاهرين ينتمون إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وتعرّف الشهود على الوحدة المدججة بالسلاح المعروفة باسم *هيئة العمليات*[51] استناداً إلى زيها الرسمي ولوحات أرقام مركباتها. وضربت هذه القوات عرض الحائط بكافة المبادئ العامة التي تنظم استخدام القوة مثل المشروعية، والضرورة، والتناسب خلال هجومها الوحشي على المتظاهرين في عطبرة. وأصيب الضحية الأولى طارق أحمد – وهو طالب هندسة في مطلع ا للعشرينات من عمره في جامعة وادي النيل – بالرصاص في صدره وتوفي بعد ساعة في المستشفى. وأصيب الضحية الثانية عصام علي حسين البالغ من العمر 27 عاماً – وهو عامل – برصاصة في رأسه وفارق الحياة أيضاً بعد ساعة في المستشفى. أما الضحية الثالثة مريم أحمد عبد الله فقد أُرديت بالرصاص داخل منزلها. وأصيب طارق بطلق ناري في صدره في *شارع حي المطار*. وأبلغ جمال –وهو شاهد عيان كان موجوداً في المكان نفسه الذي أردي فيه طارق – منظمة العفو الدولية أن "طارق قد أُصيب بطلق ناري في صدره، وشاهدت أشخاصاً آخرين يحملونه إلى المستشفى. وأُعلنت وفاته في المستشفى عند الساعة الخامسة مساءً".[52]

صورة طارق أحمد © خاص في يناير/كانون الثاني 2019

شهد هاشم إطلاق النار على عصام علي حسين ووصف المشهد كالآتي : "عندما سمعنا إطلاق النار جرينا إلى طرق جانبية متفرعة من *شارع الميناء البري*. وكان عصام يجري معنا، وكان موقعنا شمال غربي إلى بقالة *الركن الهادي*، وحتى ذلك الحين كنا نعتقد أنهم يطلقون الغاز المسيل للدموع، وكان هناك عربة أجرة في آخر الشارع فركضنا إلى مقربة منها وألقينا حجارة ولذنا بالفرار. ثم فجأة سمعنا دوياً قوياً وفجأة سقط عصام وتدفق الدم من رأسه".[53]

وأضاف هاشم "... لقد أصابت الرصاصة الجانب الأيمن من رأسه وخرجت من الخلف وحطمت جمجمته. وكان معظم الأشخاص من حولي أصغر سناً مني وقد أصيبوا بالذعر. فانتشلته ووضعته في عربة "ركشة" وبعد بضعة مربعات سكنية عثرنا على شاحنة صغيرة، ونقلناه إلى المستشفى العسكري. وهناك قالوا لنا إنهم لا يستطيعون فعل أي شيء له. ثم نقلناه إلى مستشفى عطبرة العمومي حيث نقلوا إليه دماً، ووضعوه على سوائل الحقن الوريدي مدة ساعة واحدة ثم فارق الحياة. وحاولوا [أعضاء الجهاز الطبي] تجنب تدوين سبب الوفاة. فكتبوا أولاً أنه أصيب بأداة حادة. ثم بدأنا نتجادل معهم وقلنا لهم إننا لن نقبل هذا التقرير. عندئذ غيّروا التقرير ليصبح إصابة برصاصة في الرأس."[54] ووصلت عائلة عصام من مايو في اليوم التالي، وتسلّمت الجثمان ودفنته في الخرطوم.

---

[51] حُلت هذه الوحدة مؤخراً، وقد قامت بتمرد في الخرطوم وغيرها من المدن في السودان أدى إلى نشوب قتال بينها وبين القوات المسلحة السودانية. بي بي سي، *الجيش السوداني يخمد تمرداً في الخرطوم من جانب قوات موالية للبشير*، 15 يناير/كانون الثاني 2019، https://www.bbc.com/news/world-africa-51112518، للمزيد انظر سودان تريبيون، *السودان يقمع تمرد وحدات أمنية*، 15 يناير/كانون الثاني 2019، https://www.sudantribune.com/spip.php?article68849

[52] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع جمال في 4 مارس/آذار 2019.

[53] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع هاشم في 5 مارس/آذار 2019.

[54] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع هاشم في 5 مارس/آذار 2019.

4.2 الخرطوم

جرت أكبر الاحتجاجات في الخرطوم عاصمة السودان؛ إذ تجمّعت أعداد كبيرة من المتظاهرين في مناطق مختلفة من وسط المدينة، لكن قوات الأمن فرقتهم مستخدمةً الغاز المسيل للدموع والاعتقالات الجماعية. [55] وتوجه بعض المحتجين إلى منطقة بري الدرايسة التي تبعد 5 كيلومترات من شرق وسط الخرطوم. وقد عدّت الحكومة بري الدرايسة مركزاً للمقاومة منذ ديسمبر/كانون الأول 2018.[56] وأصابت قوات الأمن السودانية ثلاثة أشخاص برصاصات قاتلة وسبعة آخرين بجروح في 17 يناير/كانون الثاني. وضم الذين توفوا متأثرين بجروح ناجمة عن طلقات نارية بابكر عبد الحميد وهو طبيب عمره 28 عاماً كان يداوي الجرحى، ومعاوية بشير البالغ من العمر 60 عاماً الذي أردي بالرصاص بينما كان يحاول إيواء المحتجين، والفاتح عمر النمير وهو طالب سنة أخيرة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. وقد توفى الفاتح عمر النمير في 24 يناير/كانون الثاني متأثراً بجرح أصيب به في رأسه.[57]

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى عاليا الشقيقة الصغرى لبابكر التي كانت ترافقه في 17 يناير/كانون الثاني إلى الخرطوم للمشاركة في المظاهرة المزمع قيامها في وسط الخرطوم. وتستحضر ما حدث قائلة "... ذهبنا إلى ميدان بري الدرايسة [للانضمام إلى المحتجين]. ومكثنا داخل الميدان مدة 15 دقيقة، ثم دخلت قوات الأمن إلى الميدان مطلقة الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. فانفصلت عن بابكر في تلك المرحلة. وشاهدت العديد من الأشخاص يسقطون بين قتلى وجرحى، وهممنا بالجري ومحاولة الاحتماء في المنازل المجاورة ... وساورني القلق عقب اشتداد حدة إطلاق النار. وبدأت أبحث عن بابكر داخل الميدان، فلم أستطع العثور عليه. فاتصلت به على هاتفه الجوال. لكنه لم يُجب".[58]

كانت ندى – وهي أيضاً طبيبة – في بري في 17 يناير/كانون الثاني، وكانت تعالج الأشخاص الذين أصيبوا بجروح ناجمة عن طلقات نارية ورصاص مطاطي أو الذين اختنقوا بالغاز المسيل للدموع. وقالت لمنظمة العفو الدولية "أعتقد أنني سمعت صوت الدكتور بابكر الذي كان يتحدث إلى قوات الأمن [خارج العيادة المؤقتة] قائلاً لهم إن لدينا جرحى في الداخل ونحن أطباء، ومنذ ذلك الحين لم أره أو أسمع أخباره".[59]

وقد أصابت قوات الأمن السودانية بابكر بطلقات نارية في الجزء العلوي من جسده كما زُعم، ونقله زملاؤه إلى مستشفى رويال كير القريب الذي أعلن وفاته في الساعة 6:30 من مساء 17 يناير/كانون الثاني 2019، "نتيجة توقف القلب والدورة الدموية".[60] وقد ذكر الدكتور كمال أحمد خوجلي – كبير استشاريي جراحة القلب والصدر في مستشفى أحمد قاسم – لمنظمة العفو الدولية أن بابكر كان يعمل في وحدة جراحة القلب تحت إشرافه. وشهد الأول عملية تشريح جثة بابكر، ولاحظ "وجود ستة جروح من الخلف تشير إلى نقاط دخول الرصاصات ... وقد انتشرت نقاط الدخول كالآتي : اثنتان خلف الجانب الأيمن استقرتا في الرئة اليمنى، وواحدة في الكتف، وأخرى في العنق، ثم اثنتان في الجزء الخلفي العلوي من يده اليمنى ... وحُسبت مسافة إطلاق النار بما لا يقل عن 4 أمتار وما يقرب من 10 أمتار".[61]

وزعم الرئيس البشير في مهرجان أقيم في 18 يناير/كانون الثاني أن "مندسين هم الذين قتلوا الطبيب الذين قُتل في الخرطوم".[62] وقال رئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني أن بابكر قُتل "بسلاح لا تستخدمه الشرطة السودانية ولا جهازه". وقالت وزارة الصحة السودانية في مؤتمر صحفي عقدته في 20 يناير/كانون الثاني إن الطبيب السوداني قد أصيب بأعيرة نارية من الخلف "من مسافة تتراوح بين 4 و10 أمتار".[63] وما زالت أسرة بابكر تنتظر إجابات من السلطات حول كيفية وفاته ومن الذي قتله.[64]

---

[55] صحيفة الغارديان، *الشرطة السودانية تطلق النار على المحتجين الذين يطالبون الرئيس بالتنحي*، 17 يناير/كانون الثاني 2019، https://www.theguardian.com/world/2019/jan/17/sudanese-police-fire-on-protesters-demanding-president-step-down

[56] منظمة العفو الدولية، *السودان : حالة الطوارئ تشدد من حملة القمع الحكومي القاسي على الاحتجاجات*، 25 فبراير/شباط 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/sudan-state-of-emergency-intensifies-brutal-government-crackdown-on-protests/

[57] تقرير لجنة أطباء السودان المركزية في 24 يناير/كانون الثاني 2019.

[58] عاليا عبد الحميد بابكر، شقيقة بابكر التي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معها في 1 أبريل/نيسان 2019.

[59] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ندى في 11 فبراير/شباط 2019.

[60] نسخة من استمارة الشرطة الجنائية رقم 8 الخاصة ببابكر عبد الحميد بابكر سلامة المحفوظة في الملف.

[61] رسالة الدكتور كمال أحمد خوجلي التي أرسلتها شقيقة بابكر في 20 فبراير/شباط 2019.

[62] أفريكا نيوز، *19-20 يناير/كانون الثاني 2019 : الشرطة والمحتجون يتصادمون في جنازة*، https://www.africanews.com/2019/02/01/police-clashes-with-sudanese-protesting-a-state-of-emergency-in-atbara//

[63] سودان تريبون، *السودان يقول إن الطبيب القتيل قد أُطلقت عليه النار في ظهره*، 21 يناير/كانون الثاني 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66947

[64] شقيقة بابكر التي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معها في 20 فبراير/شباط ونوفمبر/تشرين الثاني 2019.

4.3 استخدام القوة

أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء[65] إلى أن هناك ثلاثة مبادئ عامة تُنظّم استخدام القوة : المشروعية، والضرورة، والتناسب.[66] وتوضح المبادئ التوجيهية أكثر المبادئ الثلاثة وهي : 1) المشروعية : تحتاج السلطة الممنوحة للشرطة لاستخدام القوة إلى أن تستند استناداً كافياً إلى التشريع المحلي. وتُستخدم القوة لغرض مشروع لإنفاذ القانون. ويجب تنفيذ استخدام القوة من دون أي تحيز قائم على التمييز مثلاً على أساس العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو هوية النوع الاجتماعي، أو الانتماء السياسي. 2) الضرورة : يفيد مبدأ الضرورة في تحديد ما إذا كان يجب استخدام القوة أصلاً، وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي مدى. ويتكون مبدأ الضرورة من ثلاثة مكونات : أ) النوعية : هل القوة ضرورية أساساً أم هل من الممكن تحقيق الهدف المشروع دون اللجوء إلى القوة؟، ب) الكمية : ما القدر اللازم من القوة لتحقيق الهدف؟ يجب أن يكون مستوى القوة المستخدم هو الحد الأدنى الذي يمكن أن يظل يُعدّ فعالاً، ج) الوقتية : ينبغي أن يتوقف استخدام القوة حالما يتحقق الهدف أو عندما يصبح من المتعذر تحقيقه. 3) التناسب : يفيد مبدأ التناسب في تحديد ما إذا كان هناك توازن بين مزايا استخدام القوة، وما يمكن أن يترتب عليها من العواقب والأذى نتيجة استخدامها. وبوجيز العبارة يعني مبدأ التناسب عدم السماح للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بتعريض حياة الناس للخطر إلا إذا كان ذلك لغرض إنقاذ/حماية أرواح أخرى.

وتقصّر النصوص القانونية النافذة في السودان عن بلوغ هذه المعايير الدولية. ويُؤذَن باستخدام القوة بموجب المادة 129 (أ) من قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991. وتنص على أن "يكون للضابط المسؤول في حالة غياب وكيل النيابة أو القاضي سلطة "الأمر باستخدم السلاح الناري ... في حالات المواجهات المسلحة لمكافحة العصابات المسلحة بقصد النهب أو السطو أو تهريب البضائع أو المخدرات ... أو تفريق تجمهر غير مشروع". وتنص المادة 15 (ي) من قانون شرطة السودان لسنة 2008 على أن الشرطة تتمتع بسلطة "استخدام القوة المناسبة وفق ضوابط يحددها قانون الإجراءات الجنائية".[67]

4.4 الحق في الحياة

الحق في الحياة حق أعلى لا يُسمح بالانتقاص منه حتى في أوضاع النزاع المسلح وغيره من حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة.[68] وهو مكفول بموجب دستور السودان الانتقالي السابق لسنة 2005. وتنص المادة 28 من الدستور على أنه "لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من الحياة تعسفاً".[69] وعقب الإطاحة بحكومة حزب المؤتمر الوطني ذكرت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 في المادة 43 على أنه "لكل إنسان حق أصيل في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية، ويحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي إنسان من هذا الحق تعسفاً".[70]

السودان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام 1986. وتنص المادة 6 (1) من العهد المذكور على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".[71] وإضافة إلى ذلك يحمي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الحق في الحياة بموجب المادة 4 منه.[72]

وقد انتهكت الحكومة السودانية - بقتل المحتجين - الواجبات المترتبة عليها بموجب القانونين الإقليمي والدولي.

---

[65] مجلس حقوق الإنسان، *تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً*، 1 أبريل/نيسان 2014، A/HRC/26/36، متاح على https://www.refworld.org/docid/53981a550.html، الفقرات من 56 إلى 73.

[66] للمزيد انظر برنامج الشرطة وحقوق الإنسان لدى الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية، *المبادئ التوجيهية لاستخدام القوة لتنفيذ المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون*، 2015، https://www.amnesty.org.uk/files/use_of_force.pdf

[67] ريدرس، تقرير موجز لمناصرة الإصلاح القانوني في السودان، ديسمبر/كانون الأول 2013، http://www.pclrs.com/downloads/sudanadvocacybriefingdec2013-arabic-final.pdf

[68] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حول الحق في الحياة، والذي اعتمدته اللجنة في دورتها الـ 124 (من 8 أكتوبر/تشرين الأول إلى 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018).

[69] الدستور الانتقالي الوطني لجمهورية السودان، 2005.

[70] تلقت منظمة العفو الدولية بواسطة البريد الإلكتروني نسخة من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 في أغسطس/آب 2019. وقد وُقّع الدستور الجديد في 17 أغسطس/آب 2019 وضم 26 مادة حول وثيقة الحقوق كنسخة محسنة قياساً بدستور عام 2005، ويكفل من جملة أمور الحق في الحياة، والحق في حرية التعبير، والحماية من التعذيب، والحق في حرية التجمّع والتنظيم.

[71] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx

[72] الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، http://www.achpr.org/instruments/achpr/

5. اعتقال واحتجاز المحتجين والنشطاء من منتصف ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى 11 أبريل/نيسان 2019

تحققت منظمة العفو الدولية اعتباراً من أبريل/نيسان 2019 من اعتقال ما لا يقل عن 2000 شخص بينهم أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً وذلك منذ بدء الاحتجاجات. وقد لجأت أجهزة الأمن إلى الاستخدام غير الضروري و/أو المفرط للقوة، والذخيرة الحية، والرصاص المطاطي، والغاز المسيل للدموع، والضرب ضد المحتجين في الشوارع. وهاجمت قوات الأمن الحكومية المحتجين وأفراد الجهاز الطبي داخل المستشفيات وأصابتهم بجروح في انتهاك واضح للحق في الصحة والسلامة الشخصية.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى خمسة عشر ناشطاً أُخلي سبيلهم من الاعتقال بدون تهمة خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2018 وأبريل/نيسان 2019. وذكروا جميعهم أنهم تعرضوا للتعذيب أوغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء اعتقالهم واحتجازهم.

قُبض على عماد – وهو طالب عمره 28 عاماً – بالقرب من منزله في الخرطوم في 2 يناير/كانون الثاني 2019 عقب مشاركته في احتجاج بمنطقته. وأخبر منظمة العفو الدولية عن محنته ... "بينما كنت في الشارع (بالقرب من منزلي) قبض عليّ أفراد في جهاز الأمن والمخابرات الوطني يرتدون بزات مموهة كانوا على متن سيارة نقل صغيرة "بيكاب" عند حوالي الساعة 3:30 بعد الظهر. وقبل أن أصعد إلى سيارة النقل باشروا بالاعتداء عليّ ضرباً بالعصي. وفي داخل سيارة النقل ركلني أحدهم بحذائه العالي وضربني بعقب رشاشه على رأسي ووجهي. وبدأت أنزف، فقلت لهم أريد شيئاً لوقف النزيف فتجاهلوا طلبي".[73]

وأضاف أيضاً، "اقتادوني إلى مركز اعتقال عبارة عن شقة في منطقة مايو(جنوب الخرطوم). ووجدت داخل المعتقل 20 معتقلاً آخر، وتعرضنا جميعنا للضرب من جانب أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني ... وبدأوا باستجوابي وسألوني عن اسمي وعنواني ومكان عملي أو تعليمي. وأمروني بالوقوف ووجهي إلى الحائط مع معتقلين آخرين. وفي ذلك الوقت لم أستطع تمالك نفسي ففقدت وعيي وسقطت على الأرض. فأعطاني أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني ماءً ورشوا بعض الملح على جرحي لوقف النزيف. وكنت أرتدي *جلابية*، وقد تلطخت بالدم".[74]

---

[73] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع عماد في 29 يناير/كانون الثاني 2019.

[74] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع عماد في 29 يناير/كانون الثاني 2019.

نُقل عماد إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في شارع العمارات بالخرطوم بعد قضاء بضع ساعات في مركز الاعتقال في مايو. وأُفرج عنه في اليوم ذاته عقب استجوابه بدون تهمة عند الساعة 8 مساء. وأبلغ والد عماد النيابة العامة في الخرطوم بالحادثة في 3 يناير/كانون الثاني.[75] وقد وثّقت النيابة العامة الحادثة بموجب المادة 144 "الترهيب" والمادة 164 "الحجز غير المشروع" من القانون الجنائي السوداني (1991). ولم يكن قد اتُخذت أي إجراءات قانونية أو أُقيمت دعوى ضد الجناة في وقت إصدار التقرير.[76]

→

إصابة عماد في رأسه في يناير/كانون الثاني 2019 © خاص

أُصيب ناجي – البالغ من العمر 33 عاماً – بجروح ناجمة عن رصاص مطاطي في ذراعه اليسرى وأصابته عبوة غاز مسيل للدموع في الجزء الخلفي من فخذه اليسرى. وقبض عليه أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني من العيادة المؤقتة – برغم جروحه – مع مجموعة من المحتجين من منطقة بري الدرايسة. وتعرض للضرب بأنابيب بلاستيكية وأُرغم على الزحف على الأرضية الخزفية طوال ساعتين في مكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم شمال. واحتُجز طيلة 13 يوماً بدون تلقي أي علاج طبي داخل مركز الاعتقال التابع لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

[75] تلقت منظمة العفو الدولية نسخة من الشكوى في 29 يناير/كانون الثاني 2019.

[76] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع والد عماد في 13 مارس/آذار 2019.

5.1 حكاية ناجي

وصف ناجي ما حدث لمنظمة العفو الدولية : "وصلتُ مع صديقي إلى بري عند حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. وقد استمرت الاحتجاجات حتى الساعة 3:30 أو 4:00 بعد الظهر. وانفصلتُ عن صديقي خلال الاحتجاج. ثم انضممتُ إلى بعض الشبان الآخرين للاحتجاج داخل الميدان من الجانب الشمالي لإطفاء قنابل الغاز المسيل للدموع. وكانت هناك سيارة "بيكاب" معروفة "بتاتشر" تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وكنا عشرة، وفجأة سمعت دوي انفجار. فشعرت بخدر في ذراعي اليسرى، وأخذت إصبع يدي اليسرى تنزف. وشاهدتُ شخصاً آخر يقع أرضاً. فحملته مجموعة من الشبان إلى منزل قريب في بري؛ فقد أُصيب هذا الشاب في بطنه وصدره، وكان ينزف أيضاً. وكانت هناك طبيبة داخل المنزل. فأجرت إسعافاً أولياً لي وللشخص الآخر المصاب. وفي أثناء ذلك الوقت أطلق الغاز المسيل للدموع داخل المنزل. فأصيب الشخص الجريح بالاختناق، فأنعشته الطبيبة. ثم نُقل إلى المستشفى. واكتشفتُ أنني أُصبت بثلاث رصاصات مطاطية، بعدئذ ذهبنا إلى عيادة ميدانية أخرى قريبة حيث عولج جرحي ولُف بضمادة. ثم هاجم الأمن العيادة وأطلق الغاز المسيل للدموع. وللأسف، كنت قرب الباب فأصبت بعبوة غاز مسيل للدموع على الجزء الخلفي من فخذي اليسرى فوق الركبة".[77]

وألقي القبض عليّ مع الأشخاص الموجودين في العيادة، واعتدوا علينا بالضرب خلال الاعتقال. واقتادونا إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في العمارات شارع 57 بالخرطوم، وانتظرنا هناك طيلة ساعتين حتى الساعة السابعة مساءً. ثم نُقلنا إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم شمال. وهناك ضُربنا بأنابيب بلاستيكية من مادة بي في سي، وأُرغمنا على الزحف على الأرضية الخزفية للقاعة مدة ساعتين. وهددنا أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالموت."[78]

"ثم نقلونا إلى المبنى الرئيسي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني وجمعوا بياناتنا، وصادروا هواتفنا، وفتشوا حساباتنا على فيسبوك، ومقاطع الفيديو. وفي صبيحة 18 يناير/كانون الثاني، طلبنا علاجاً طبياً. كنا سبعة مصابين بمن في ذلك ثلاثة أطباء. وقد أُصيب اثنان منهما بكسور في أيديهما نتيجة الضرب أثناء الاحتجاز. وأُصيب آخر بشق في يديه وخلع في كتفه. فأخذوا اثنين فقط إلى المستشفى. وتجاهل جهاز الأمن والمخابرات الوطني طلبنا. ولم يُفرج عني إلا بعد 13 يوماً".[79]

ظل ناجي محتجزاً في مكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالقرب من موقف بص شندي في الخرطوم شمال حتى 29 يناير/كانون الثاني عندما أُخلي سبيله بدون تهمة. وتلقى علاجاً طبياً عقب الإفراج عنه، وقال لمنظمة العفو الدولية "أنا بصحة جيدة الآن".[80]

جرت أيضاً عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية لنشطاء خارج العاصمة الخرطوم. وزار الرئيس البشير نيالا عاصمة جنوب دارفور في 14 يناير/كانون الثاني.[81] وقبل يوم من زيارته بدأ جهاز الأمن والمخابرات الوطني باعتقال النشطاء. فألقى القبض على عدد من المحتجين.[82] وقبض الجهاز على رياض – وهو طبيب – في 13 يناير/كانون الثاني. وقال الأخير لمنظمة العفو الدولية "أُلقى القبض عليّ ثلاثة من أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني يستقلون سيارة مدنية، وذلك بعد أن غادرت المستشفى عند حوالي الساعة 9:45 صباحاً. وعقب وصولنا إلى مكتب الجهاز المذكور في نيالا تعرضت للتهديد والترهيب من جانب هؤلاء الأفراد. وطلبوا مني الجلوس خارج المكتب. فوجدت معتقلاً واحداً ثم جلبوا معتقلاً آخر. وأصبحنا ثلاثة. وبعد برهة أحضروا العديد من المحتجين. وشاهدتُ عناصر الجهاز يعتدون بالضرب عليهم ويوجهون إليهم الشتائم. واستمرت عمليات الضرب من جانب أفراد الجهاز حتى الساعة 5 مساءً. بيد أن أحد أفراد الجهاز أرغمنا جميعنا (المعتقلين الثلاثة والمحتجين) على أن نثب حول فناء مبنى الجهاز كالأرانب، وقد تعرضتُ أيضاً للضرب في ذلك الوقت.[83]

5.2 تقديم كبش فداء

أطلقت الحكومة مزاعم زائفة بأن طلبة من دارفور هم المسؤولون عن مهاجمة المحتجين بدلاً من التحقيق في عمليات القتل غير المشروع والاستخدام غير القانوني للقوة من جانب قوات الأمن ضد المحتجين وتقديم الجناة إلى العدالة؛ ففي مؤتمر صحفي عُقد في 21 ديسمبر/كانون الأول 2018 زعم المدير العام لجهاز الأمن

---

[77] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ناجي في 14 فبراير/شباط 2019.

[78] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ناجي في 14 فبراير/شباط 2019.

[79] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ناجي في 14 فبراير/شباط 2019.

[80] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ناجي في 14 فبراير/شباط 2019.

[81] سودان تريبون، *الرئيس السوداني البشير يقول الاحتجاجات لن تغير الحكومة*، 14 يناير/كانون الثاني 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article66915

[82] راديو دبنقا، *زيارة دارفور: البشير يتحدى التغيير*، 14 يناير/كانون الثاني 2019، https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/darfur-visit-al-bashir-defiant-against-change

[83] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع رياض في 5 مارس/آذار 2019.

والمخابرات الوطني أن "خلية تضم 280 عضواً في حركة تحرير السودان – عبد الواحد نور المتمردة،[84] عادت من إسرائيل إلى السودان، هي من قامت بأعمال الحرق والتخريب في المظاهرات التي جرت في عطبرة وبلدات أخرى".[85] وبعد يومين أي في 23 ديسمبر/كانون الأول داهمت القوات الحكومية منزلاً يشغله طلاب من دارفور في ولاية سنار، وألقت القبض على نحو 30 طالباً بحسب بيان أصدرته هيئة محامي دارفور.[86] وفي أعقاب اعتقالهم عقدت الحكومة مؤتمراً صحفياً في 24 ديسمبر/كانون الأول اتهمت فيه المعتقلين بأنهم مندسون ولهم صلة بجماعة متمردة ويخططون لقتل المحتجين. وعرضت مقاطع فيديو من اعترافاتهم على شاشة التلفزيون الرسمي. وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، جرت مداهمة منزل آخر لطلبة من دارفور في الخرطوم شمال. وألقت قوات الأمن القبض على تسعة طلاب وقتلت صالح يعقوب عمر أثناء المداهمة. وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الدولة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مأمون حسن في 29 ديسمبر/كانون الأول 2018 قال إن الخلية كانت تملك "أسلحة وذخائر وقنابل محلية الصنع وأسلحة بيضاء. وهي تخطط لاستهداف ونهب المناطق والمحلات في الخرطوم".[87]

قبض على مكي – وهو طالب دارفوري سنة ثالثة في جامعة سنار عمره 25 عاماً – في 23 ديسمبر/كانون الأول 2018 في سنار، [88] وأفرج عنه في 21 فبراير/شباط 2019 بدون تهمة. وقال مكي لمنظمة العفو الدولية بشأن تجربته "... قبضت علينا قوات الأمن في 23 ديسمبر/كانون الأول في سنار. وكنا 30 شخصاً في ذلك المنزل. فاقتادونا إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في سنار. واتُهمنا بأننا خلية تنتمي إلى عبد الواحد [جماعة مسلحة] وبأننا تدرّبنا في إسرائيل. وفي مكاتب الجهاز المذكور في سنار تعرضنا لضرب وحشي. وفي المساء نقلونا إلى الخرطوم. وعندما وصلنا إلى مكاتب الجهاز هناك اعتُدي علينا بالضرب بأنابيب بلاستيكية وعصي كهربائية. وأرغمونا على الزحف على الأرضية. وأمرونا بوجوب أن نقرأ النص المكتوب في البيان أمام كاميرا التلفزيون. فألقينا البيان كما أمرونا على التلفزيون".[89]

لقد أُكره هؤلاء الطلبة على الاعتراف أمام الكاميرا لأغراض دعائية سياسية. بيد أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني لم يعثر على أي أدلة لدعم مزاعمه الشنيعة، فبدأوا بالإفراج عنهم بهدوء بعيداً عن أي ضجيج.

5.3 استهداف المحتجات

"أيتها الفتيات، أبقين قويات ... فهذه ثورة نساء"[90]

كانت هناك مشاركة ملموسة من النساء والفتيات في الحركة الاحتجاجية في شتى أنحاء البلاد، أبرزها في العاصمة الخرطوم. وقد ألقي القبض على ما لا يقل عن 133 ناشطة بارزة منذ منتصف ديسمبر/كانون الأول. وكانت النساء في الخط الأمامي للاحتجاجات كما اتضح من العدد الهائل للنساء المشاركات في الاحتجاجات، وإسهاماتهن في مختلف المنابر. وقد أدى *منبر شات* – وهو مجموعة للنساء فقط على فيسبوك تضم ما يزيد على 303000 عضو – دوراً ملموساً في حشد مصادر المعلومات ما ساعد المحتجين على تحديد هويات مرتكبي الانتهاكات من داخل قوات الأمن بتقديم صور الأفراد المتورطين - كما زُعم - في قمع المحتجين. وقد أوجزت إحدى المحتجات تصميم النساء بالقول إن "الضرب والاعتقال لن يخيفنا".[91]

---

[84] حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور هي جماعة مسلحة أُنشئت في 2002/2003 ومقرها في جبل مرة في وسط دارفور. وهي الجماعة المسلحة الوحيدة في دارفور التي تسيطر على منطقة في دارفور بجبل مرة. وقد رفضت الحركة التوقيع على أي اتفاق سلام مع الحكومة السودانية منذ بدء الحرب في المنطقة في 2003. وتحظى بدعم كبير من جماعة الفور الإثنية في دارفور.

[85] المركز السوداني لخدمات الاعلام، *جهاز الأمن والمخابرات الوطني: حركة تحرير السودان قامت بأعمال تخريبية في المظاهرات*، 23 ديسمبر/كانون الأول 2018، http://smc.sd/en/niss-slm-aw-carried-out-sabotage-acts-in-the-demonstrations/. وقد أوردت النبأ ذاته وكالة السودان للأنباء (سونا) في 22 ديسمبر/كانون الأول 2018، http://suna-sd.net/ar/single?id=145513. وبي بي سي في 23 ديسمبر/كانون الأول 2018، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46665772

[86] بيان هيئة محامي دارفور الذي وصل بالبريد الإلكتروني في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

[87] منظمة العفو الدولية، تحرك عاجل، *احتجاز 47 طالباً بمعزل عن العالم الخارجي ومصرع واحد*، (AFR 54/9739/2019) بيان هيئة محامي دارفور الذي ورد بالبريد الإلكتروني في 1 يناير/كانون الثاني 2019. صحيفة المجهر السياسي، *جهاز الأمن يضبط خلية تابعة للمتمرد عبد الواحد نور بالدروشاب*، http://www.almeghar.com/archives/77142

[88] مدينة سنار تبعد 240 كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة الخرطوم.

[89] أجرت منظمة العفو الدولية المقابلة في 7 مارس/آذار 2019.

[90] شعار رفعته طالبات جامعة الأحفاد للبنات انتشر على نطاق واسع إلكترونياً واستخدمته المحتجات في مختلف الاحتجاجات.

[91] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع مريم في 16 فبراير/شباط 2019.

↑صورة نساء محتجات © سلمى النور

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى عدة محتجات روين تجاربهن المروعة خلال عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية. وكان أفراد قوات الأمن يُصورون أولئك النسوة على أنهن "عاهرات"، و"فتيات خليعات" وعرّضوهن للتحرش والعنف الجنسيين. وهُددن مراراً بالاغتصاب أثناء اعتقالهن واحتجازهن.

قالت سالي – التي شاركت في الاحتجاجات التي جرت في أم درمان في 24 يناير/كانون الثاني – لمنظمة العفو الدولية "قُبض عليّ في 24 يناير/كانون الثاني 2019 يوم احتجاجات أم درمان في شارع الأربعين بأم درمان. وكان هناك إطلاق كثيف للغاز المسيل للدموع، وشاهدنا مركبات [تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني] تتجه نحونا. فدخلنا منزلاً مقابلاً لشارع الأربعين. وكنا 12 امرأة. وبعد بضع لحظات دخل أفراد الأمن عنوة إلى المنزل. وكانوا ملثمين، وكان بعضهم يرتدي الزي الرسمي، في حين أن آخرين كانوا يرتدون ملابس مدنية. وكانوا يحملون العصي والبنادق. ودخلوا الغرفة التي كانت فيها صاحبة المنزل معنا. فسألوها إن كانت تعرفنا. فقالت "لا. فانهالوا علينا بالضرب قائلين لنا أنتن مومسات وعاهرات. وقد أشبعني خمسة أفراد ضرباً على كل أنحاء جسدي، على رأسي، وبطني، وظهري، وذراعيّ، وساقيّ".[92]

[92] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع سالي في 2 مارس/آذار 2019.

الجروح التي أصيبت بها سالي في كتفها ©خاص

درا قامبو- صحفيّة بارزة تبلغ من العمر 39 عاماً – ألقى القبض عليها أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني في أم درمان عند قرابة الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم 10 فبراير/شباط في أعقاب احتجاج آخر تضامناً مع النساء اللواتي احتُجزن في 24 يناير/كانون الثاني. وقد أُطلق سراح معظم النساء في 7 مارس/آذار. ولاحظت درا قامبو مستوى التحرش الجنسي الذي تعرضت له المحتجات الشابات اللاتي التقتهُن داخل مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في أم درمان.

وقد احتُجزت مع 14 امرأة وفتاة، وبحسب ما تذكر فإنه "ما عدا ثلاث فتيات أخبرتني كل الباقيات – 11 امرأة – بالوصف الدقيق والمحدد للتحرش الجنسي الذي تعرضن له خلال اعتقالهن وقبل وصولهن إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في أم درمان؛ إذ جرى لمس مؤخراتهن وصدورهن. فعلى سبيل المثال، قالت امرأتان إنهم [أي أفراد الجهاز المذكور] قد لمسوا جسديهما وهددوهما بالاغتصاب. وقال أحد أفراد الجهاز 'اترك هذه إنها لي'، وهناك فتاة أخرى صفعها أحد أفراد الجهاز عندما سألها عن مهنتها فأخبرته بأنها تدرس الطب، فقال "طبيبة وتتظاهر"، فصفعها بشدة على وجهها".[93]

أُخلي سبيل درا قامبو بعد ثلاث ساعات في أعقاب اتهامها بممارسة أعمال "الشغب" وتسببها " الإخلال لسلام العام" و"الإزعاج العام" بموجب القانون الجنائي لسنة 1991. وفي 25 فبراير/شباط 2019، رفضت المحكمة الدعوى المرفوعة ضد درا وستة أشخاص آخرين (ثلاث نساء وأربعة رجال) بسبب عدم كفاية الأدلة وغياب المدعي (جهاز الأمن والمخابرات الوطني).[94]

[93] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع درا قامبو في 16 فبراير/شباط 2019.

[94] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع درا قامبو في 16 فبراير/شباط 2019.

5.4 سقوط النظام والفترة الانتقالية الجديدة

قررت قيادة القوات المسلحة السودانية أن 'تقف إلى جانب الشعب' عقب أشهر من الاحتجاجات. فأطاحت بالرئيس البشير، وشكّلت هيئة حاكمة جديدة سُميت المجلس العسكري الانتقالي،[95] الذي حكم السودان بين 12 أبريل/نيسان و18 أغسطس/آب 2019.

وقد أفرج المجلس العسكري الانتقالي عن مئات السجناء السياسيين. وفتح المجال السياسي في السودان/الخرطوم، وسمحت السلطات للصحافة بالعمل بدرجة أكبر من الحرية.[96] بيد أن المحتجين ظلوا يمارسون ضغطهم على الجيش وطالبوا بالانتقال إلى حكومة بقيادة مدنيين. وأنشأوا منطقة اعتصام حول مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم.

↑ *محتجون أمام مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم، أبريل/نيسان 2019 © سلمى النور*

انخرطت قوى الحرية والتغيير والجماعات السياسية المعارضة في مفاوضات مطولة مع المجلس العسكري الانتقالي ابتداءً من 13 أبريل/نيسان، واتفق الجانبان، في 13 مايو/أيار، على معظم القضايا المتعلقة بالحكم المدني وهيكليات الحوكمة مثل المجلس التشريعي، والحكومة، ومجلس السيادة.[97] واختلفا على نسبة التمثيل في مجلس السيادة وعلى من يرأسه. وخلال هذه الفترة وقع العديد من الحوادث الأمنية التي هاجمت فيها قوات الأمن المحتجين حول منطقة الاعتصام، وأوقعت تسعة قتلى وعدداً من الجرحى في صفوف المحتجين يومي 13 و15 مايو/أيار.[98] وذكر الناطق باسم الجيش أن ضابطاً واحداً وجنديين قُتلوا خلال هذه الحادثة.[99] وعلى أثرها أُرجئت المفاوضات ثم استؤنفت في 19 مايو/أيار وحتى 21 منه.

وانهارت المفاوضات مرة أخرى ودعت قوى الحرية والتغيير إلى إضراب عام في 28 و29 مايو/أيار. ووقعت حادثة أمنية أخرى حول منطقة الاعتصام في 30 مايو/أيار قُتل فيها شخصان. وقبل بضعة أيام من هجوم 30 مايو/أيار صرّح اللواء بحر أحمد بحر قائد المنطقة المركزية بالخرطوم [القوات المسلحة السودانية] بأن "ميدان الاعتصام

---

[95] أليكس دي وال "السودان بعد البشير"، لندن ريفيو اوف بوكس، 18 أبريل/نيسان 2019، https://www.lrb.co.uk/blog/2019/april/sudan-after-bashir.

[96] خدمة الأبحاث في الكونغرس. (2019)، *الانتقال غير الأكيد في السودان* (R45794) مستخلص من خدمة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي. الموقع الإلكتروني : https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45794

[97] بي بي سي، أزمة السودان : الجيش والمعارضة يتفقون على مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، 15 مايو/أيار 2019، https://www.bbc.com/news/world-africa-48276764

[98] منظمة العفو الدولية، السودان : يجب أن يواجه عمر البشير العدالة على جرائم الحاضر والماضي، 14 مايو/أيار 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/sudan-omar-al-bashir-must-face-justice-for-recent-and-past-crimes/

[99] تقرير المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، سبتمبر/أيلول 2019، ص 9.

أضحى غير آمن ويشكّل خطراً على الثورة والثوار ويهدد تماسك الدولة وأمنها الوطني".[100] وحذّر محمد يوسف أحمد المصطفى - من إعلان الحرية والتغيير- في مؤتمر صحفي عقده في 1 يونيو/حزيران من "التراخي المنظم" للأجهزة الأمنية "في عدم احتواء المجموعات الخارجة عن سلطة القانون". وأضاف إن "فلول النظام افتعلت إثارة المشاكل في شارع النيل أسفل الجسر الحديدي [جسر النيل الأزرق] لتشويه صورة الثورة".[101]

وفي 31 مايو/أيار سرت شائعات بأن المجلس العسكري الانتقالي قد قبل عرض قوى الحرية والتغيير بالقيادة الدورية بالمناصفة 5-5 مدة ثلاث سنوات.

[100] الجزيرة، *الجيش السوداني يقول إن موقع الاحتجاج يشكل تهديداً، ويغلق مكتب الجزيرة*، 31 مايو/أيار 2019، https://www.aljazeera.com/news/2019/05/sudan-army-protest-site-threat-closes-al-jazeera-office-190530234405647.html

[101] عرب 48، ثوار السودان يحذرون من "تراخي" أجهزة الأمن المنظّم، 1 يونيو/حزيران 2019، https://tinyurl.com/yybephcl

6. مجزرة 3 يونيو/حزيران 2019

كانت منطقة الاعتصام أمام مقر القيادة العامة للجيش منطقة شاسعة تغطي كيلومتراً مربعاً واحداً على الأقل. وكانت شرق وسط الخرطوم. وامتدت من كبري الجيش في الشرق إلى جامعة الخرطوم في الغرب، ومن الشمال امتدت من جنوب شارع النيل إلى شارع قيادة الجيش والسياج الشمالي لمطار الخرطوم، وامتدت إلى محطة النحلة للوقود في الاتجاه الجنوبي الشرقي. وضمت منطقة الاعتصام ما لا يقل عن 131 خيمة وموقعاً يمثل الجماعات المختلفة التي شاركت في الاحتجاجات. وقد أقيمت عدة حواجز مرتجلة عبر شوارع الجامعة، والبلدية، والجمهورية، وشارع عبد الرحمن المهدي لمنع حركة القوات المهاجمة المحتملة أو تأخيرها ولإجراء عمليات تفتيش أمنية. وتجمّع مئات الآلاف من الأشخاص في منطقة الاعتصام، وظلوا متيقظين. وأصبحت منطقة الاعتصام محوراً للأنشطة السياسية والثقافية. وعكست ثقافة البلاد المتنوعة والنابضة بالحياة.

↑ *خريطة منطقة الاعتصام © غوغل إيرث في أكتوبر/تشرين الأول 2019*

6.1 استخدام القوة المفرطة وعمليات القتل غير المشروع في 3 يونيو/حزيران

هاجمت قوات الأمن السودانية منطقة الاعتصام في الخرطوم بدون سابق إنذار في ساعات الصباح الأولى من يوم 3 يونيو/حزيران. وتشير الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية – ومن ضمنها شهادات 61 ناجياً – إلى أن الهجمات على المحتجين السلميين كانت من تدبير قوات الدعم السريع، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، والشرطة باستخدام الذخيرة الحية، والغاز المسيل للدموع، والسياط، والعصي. وقد وصف العديد من الذين كانوا موجودين خلال الهجمات أفعال التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فمثلاً ذكر معظم

الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم تعرضوا للضرب بالسياط، والعصي، وأعقاب البنادق، وللصفع والركل، وأرغموا على اتخاذ وضعيات مؤلمة، وتلقوا تهديدات بالقتل والاغتصاب. ولدينا أدلة على أن الجيش السوداني مسؤول عن الاستخدام غير الضروري والمفرط للقوة لتفريق الاحتجاجات السلمية وعن القتل غير المشروع للمحتجين أثناء الهجوم على منطقة الاعتصام.

وقد أقر علناً الناطق باسم المجلس العسكري الانتقالي الفريق أول شمس الدين كباشي في 13 يونيو/حزيران أن المجلس أمر بفض الاعتصام. وقال ما يلي حول الاجتماع الذي قرروا فيه مصير مناطق الاعتصام :

"في الليلة السابقة [2 يونيو/حزيران] قبل تنفيذ قرار إخلاء منطقة الاعتصام، دعونا لعقد اجتماع موسع حضره جميع أعضاء المجلس العسكري الانتقالي، وكل قادة القوات النظامية والقوات المسلحة، ورئيس الأركان ومجموعته، (الجيش) ورئيس هيئة الاستخبارات العسكرية ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني ونائبه ، ومدير عام الشرطة ونائبه وقائد قوات الدعم السريع. وطلبنا أيضاً من رئيس القضاء والنائب العام حضور هذا الاجتماع لتقديم المشورة القانونية لنا بشأن كيفية التعامل مع مثل هذه الظروف. وقد شكرنا رئيس القضاء والنائب العام على مشورتهما ثم غادرا الاجتماع ... وأمرنا القيادة العسكرية بالتخطيط لفض هذا الاعتصام. فأعدوا خطة ونفذوها ... لكننا نأسف لحدوث بعض الأخطاء".[102]

وقد لاحظت منظمة العفو الدولية زيادة مروعة في القيود المفروضة على حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتعبير، وفي الاعتقالات التعسفية بعد 3 يونيو/حزيران. وقبضت قوات الأمن السودانية على كبار أعضاء حركة تحرير شعب السودان واحتجزتهم. وكان بينهم ياسر عرمان في 5 يونيو/حزيران، وإسماعيل خميس جلاب، ومبارك أردول في 8 يونيو/حزيران على التوالي.[103] كذلك ألقت القبض على محمد عصمت، وهو من كبار أعضاء قوى الحرية والتغيير في 8 يونيو/حزيران. وفي هذه الأثناء حُظرت الاجتماعات/التجمعات العامة لهذه القوى بانتظام. واستخدمت قوات الأمن القوة المميتة وفرّقت عدة احتجاجات واعتصامات ليلية نظمها النشطاء. ومُنعت *//جريدة* وهي صحيفة مستقلة – من الصدور في 26 يونيو/حزيران.

أخرج الهجوم المروع والدامي الذي شُن في 3 يونيو/حزيران المفاوضات بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير عن مسارها حتى 17 أغسطس/آب عندما وقّع الطرفان على الإعلان الدستوري عقب مفاوضات مطولة يسّرتها وساطة الاتحاد الإفريقي.[104] وفي 20 أغسطس/آب، حُل المجلس العسكري الانتقالي وشكّل مجلس سيادة جديد [ضم 11 عضواً بينهم ستة مدنيين – بمن فيهم امرأتان، وخمسة عسكريين].[105] وعين عبدالله حمدوك رئيساً جديداً للوزراء في 21 أغسطس/آب.[106] وأذنت هذه التشكيلة ببداية فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات. واتفق الطرفان على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة لإجراء تحقيقات شفافة وشاملة في الانتهاكات التي ارتُكبت في 3 يونيو/حزيران 2019. وفي سبتمبر/أيلول 2019، أعلن رئيس الوزراء إجراء تحقيق في الهجوم الذي شنته قوات الأمن السودانية على منطقة الاعتصام في 3 يونيو/حزيران 2019. وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول، سمّى لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في هجمات 3 يونيو/حزيران وقتل المحتجين، وعين محامي حقوق الإنسان نبيل أديب رئيساً للتحقيق. وأمهل اللجنة ثلاثة أشهر لرفع النتائج والتوصيات.[107] ولم تتمكن اللجنة من إنهاء تحقيقاتها بعد ثلاثة أشهر، فمدد تفويضها وبحلول وقت صدور هذا التقرير لم تكن قد أنهت تحقيقاتها.

6.2 تضارب أرقام حالات الوفاة

وردت أنباء متضاربة حول العدد الدقيق للأشخاص الذين قُتلوا في 3 يونيو/حزيران. فمثلاً زعم تقرير المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان في سبتمبر/أيلول 2019 أن 36 لاقوا مصرعهم. ويضم هؤلاء 15 شخصاً قُتلوا في منطقة الاعتصام و21 خارجها. وذكرت وزارة الصحة السودانية أن عدد القتلى 46.[108] وأشار تقرير

---

[102] الجزيرة، *الجيش السوداني يعترف بأنه أمر بالقمع الوحشي للمتظاهرين*، 14 يونيو/حزيران، 2019، https://www.aljazeera.com/news/2019/06/sudan-military-admits-ordered-brutal-crackdown-protesters-190614042623354.html.

وهنا رابط الفيديو للبيان : https://www.youtube.com/watch?v=m8PzYRQjjBI

[103] منظمة العفو الدولية، *السودان : أبعدوا "قوات الدعم السريع" عن شوارع الخرطوم فوراً*، 6 يونيو/حزيران 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/06/sudan-remove-rapid-support-forces-from-khartoum-streets-immediately/

[104] دكلان ولش، نيويورك تايمز، *الاحتفالات تعم السودان عقب الاتفاق بين الجيش والمدنيين على المشاركة في السلطة*، 17 أغسطس/آب، 2019، https://www.nytimes.com/2019/08/17/world/africa/sudan-agreement-signed.html

[105] الجزيرة، *السودان يشكل مجلس سيادة يضم 11 عضواً برئاسة البرهان*، 20 أغسطس/آب 2019، https://www.aljazeera.com/news/2019/08/sudan-forms-11-member-sovereign-council-headed-al-burhan-190820204821614.html

[106] بي بي سي، *المرحلة الانتقالية في السودان : تعيين عبدالله حمدوك رئيساً جديداً للوزراء*، 22 أغسطس/آب 2019، https://www.bbc.com/news/world-africa-49425702

[107] رويترز، *السودان يسمي لجنة للتحقيق في عمليات القتل في منطقة الاعتصام*، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019، https://uk.reuters.com/article/uk-sudan-politics/sudan-names-commission-to-investigate-killings-at-sit-in-idUKKBN1WZ0QK

[108] فرانس 24، *وزارة الصحة السودانية : عدد القتلى في فض الاعتصام لم يتجاوز 46* ، 6 يونيو/حزيران 2019، https://tinyurl.com/yymlqyqk

النائب العام في يوليو/تموز 2019 إلى أن 87 شخصاً قتلوا.[109] وأوردت نقابة أطباء السودان الشرعية مقتل 50 شخصاً.[110] في حين أشارت لجنة أطباء السودان المركزية إلى مقتل 127 شخصاً.[111] وتعكس هذه التقارير المختلفة حالة الفوضى التي عمّت عقب فض الاعتصام بعنف، وقطع الإنترنت، وحقيقة أن المحتجين سدوا معظم شوارع الخرطوم بالمتاريس. ورداً على ذلك حولت قوات الأمن المدينة إلى منطقة عسكرية لبضعة أيام، وفرضت قيوداً مشددة على تنقل الناس. بيد أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن 100 شخص على الأقل قُتلوا في 3 يونيو/حزيران. هذا إضافة إلى ما لا يقل عن 20 شخصاً ما زالوا في عداد المفقودين.[112] ولمعالجة البيانات المتضاربة فإن اللجنة المكوّنة حديثاً ملزمة قانونياً وأخلاقياً بأن تنشر علناً أسماء الذين قُتلوا في منطقة الاعتصام وخارجها في 3 يونيو/حزيران.

[109] رويترز، *السودان يقول إن 87 شخصاً قُتلوا عندما فض الجنود الاعتصام، والمنتقدون يقولون إنه عدد متدن جداً*، 28 يوليو/تموز 2019، https://af.reuters.com/article/idAFKCN1UN07Y-OZATP

[110] سودان تريبيون، *مقتل 268 شخصاً خلال الثورة السلمية في السودان : تقرير*، 19 يونيو/حزيران 2019، http://www.sudantribune.com/spip.php?article67804

[111] مقابلة مع ممثل لجنة أطباء السودان المركزية، 22 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[112] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع فادية خلف في 18 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم، و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في نيروبي.

7. الهجوم على منطقة الاعتصام

تقع منطقة الاعتصام إلى غرب وشمال القيادة العامة للجيش حيث أقام المحتجون عدة حواجز في شوارع الجامعة، والبلدية، والجمهورية، وشارع عبد الرحمن المهدي (انظر الخريطة أدناه). وتربط كل هذه الشوارع الجانب الشرقي من الخرطوم بوسطها. وقد اتفقت قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي على تخصيص هذا الموقع كجزء من مواقع الاحتجاج الرسمية عندما بدأ الطرفان المفاوضات في 13 أبريل/نيسان. وأدارت قوى الحرية والتغيير هذه المنطقة مستخدمة لجنة للتنسيق بين الجماعات المختلفة التي تتولى حراسة المتاريس. وقد أشار عشرات شهود العيان في هذا الموقع إلى الأجواء المربكة والمحيرة التي سادت قبل الهجوم وما حدث أثناء الهجوم. وتعرفوا من خلال الزي الرسمي، واللهجة، والملامح الجسدية[113] على قوات الدعم السريع والشرطة بوصفهما القوتين الرئيسيتين المتورطتين في الهجوم.

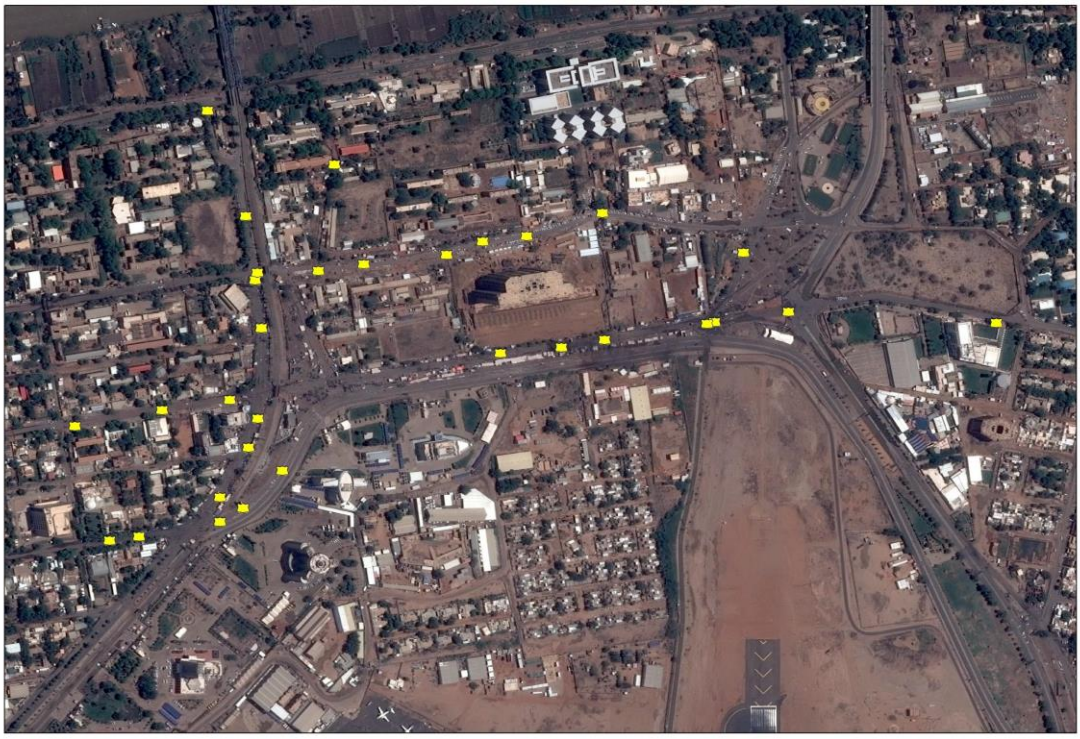

↑ *حواجز منطقة الاعتصام © خاص.*

[113] ذو بشرة فاتحة ويتكلم بلهجة ترتبط بالجماعات الإثنية العربية من شمال دارفور.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدة شهود وناجين كانوا في منطقة الاعتصام. وقد وصف كل شاهد اللحظات التي سبقت الهجوم بأنها مربكة ومشحونة بالشائعات، وبعد بدء الهجوم بأنها فوضوية، ومرعبة، ودموية.

7.1 الشائعات والفوضى

تطوع مجدي – وهو طالب طب عمره 22 عاماً – كمساعد طبي في مختلف العيادات داخل منطقة الاعتصام. وقال لمنظمة العفو الدولية "توجهتُ إلى منطقة الاعتصام في 6 أبريل/نيسان. وبوصفي طالب طب سنة رابعة عملت كمتطوع في عيادة بالقرب من بوابة القوات البحرية، وفي عيادة الكهرباء بالقرب من نفق السكة الحديد في شارع الجمهورية. وفي صباح 2 يونيو/حزيران، ذهبت للعمل في عيادة الكهرباء. وعند الساعة العاشرة مساء كان المطر ينهمر. وفي منتصف الليل قرر بعض زملائنا مغادرة العيادة. وبعد دقائق قليلة اتصلوا بنا هاتفياً وذكروا أنهم شاهدوا أعداداً ضخمة من القوات تحيط بمنطقة الاعتصام. وقد ساورت بعض الأشخاص الموجودين معنا في العيادة الظنون إزاء إمكانية شن هجوم على منطقة الاعتصام ونصحونا بأن نكون على أهبة الاستعداد. وطُلب من الذين يريدون الانصراف أن يفعلوا ذلك. لكننا قررنا جميعنا البقاء. وعند حوالي الخامسة صباحاً شاهدنا أكثر من 250 سيارة نقل "بيكاب" لقوات الدعم السريع تمر بالقرب منا. وقد أوقفوا سياراتهم حول العيادة. وتساءلنا عما تريد هذه القوات أن تفعل".[114]

ذهبت هاجر - وهي مهندسة عمرها 38 عاماً – إلى منطقة الاعتصام للقاء أصدقائها وبحث كيفية احتفالهم بالعيد في اليوم التالي. "وصلتُ إلى منطقة الاعتصام عبر شارع البلدية عند حوالي منتصف الليل. فوجدتُ الكهرباء مقطوعة. وكان المطر قد انهمر وفاضت الشوارع. ولم يكن هناك عمليات تدقيق أمنية عند الحواجز في شارع البلدية. وجئت لأناقش مع الأصدقاء خططنا بشأن العيد ... وعند قرابة الساعة 1.30 صباحاً تلقينا رسائل على الواتساب وحضّنا تجمع المهنيين السودانيين على البقاء ضمن منطقة الاعتصام. وتلقيتُ رسائل أيضاً حول تحركات سيارات النقل الصغيرة التابعة لقوات الدعم السريع. وعند حوالي الساعة الثانية صباحاً بدأ بعضنا يعود إلى منزله. وبدا الوضع العام عادياً مع أن عدد الأشخاص لم يكن كبيراً، ربما بسبب المطر. بيد أن بعض الأشخاص أخبرونا بوجود العديد من سيارات النقل الصغيرة المنتشرة في شارع المك نمر وما بعده. وكان يمكن رؤية الشاحنات العسكرية تعبر كبري أم درمان، وكانت هناك سيارة نقل صغيرة بالقرب من القصر الرئاسي. واعتقدنا في ذلك الحين أن شيئاً لن يحدث لنا؛ فقد كنا نجلس بجانب القيادة العامة للجيش السوداني. وكان العالم بأسره يراقبهم. وكانت هناك تغطية حية لمنطقة الاعتصام. ولن يستطيعوا أبداً أن يفعلوا شيئاً كهذا".[115]

كان حاجوج كوكا – وهو مخرج أفلام حائز على جائزة وعمره 35 عاماً [116]– في منطقة الاعتصام على عكازات جراء كسر في ساقه قبل الهجوم. "كنت هناك ليلة فض الاعتصام. وقد سرت شائعات في الليل بأن قوات الأمن تخطط للهجوم على منطقة الاعتصام. وقرر العديد من الأشخاص الذين أعرفهم عدم الانصراف وتجولوا حول المنطقة ليطمئنوا بأن كل شيء يسير على ما يرام. وتوجهت مع بعضهم نحو حاجز شارع النيل بين الساعة 3 و4 صباحاً. وكان الحاجز يسمى "ترس الموت" [لأنه في هذا المكان هوجم المحتجون يومي 13 و15 مايو/أيار 2019؛ إذ قتل حينها 9 أو 10 أشخاص. فوجدنا جنود قوات الدعم السريع جالسين هناك [بجانب الحاجز]، وكان أفراد جماعتنا ينتظرون هناك أيضاً. وكانوا يحملون آلات تصوير، وحددنا لهم المكان الذي يجلسون فيه وأبلغناهم أن يكونوا جاهزين للتصوير. وقد جلس بعضهم فوق الجسر مع آلات التصوير".[117]

7.2 الهجوم

حصلت منظمة العفو الدولية على عدة شهادات حول الهجوم الذي أصاب الناس بصدمة تامة. وقد امتدت بعض الهجمات إلى كلية علوم الاشعة الكائنة غربي منطقة الاعتصام حيث أصيب ما يزيد على 20 شخصاً بجروح. وذكر الشهود أن العديد من الأشخاص أصيبوا بجروح بينها كسور في عظامهم، في حين توفي آخرون متأثرين بجروح ناجمة عن أعيرة نارية أو أنهم علقوا وسط الفرار الجماعي الذي أعقب الهجمات. وأكد جميع الشهود أنهم رأوا الآلاف من جنود قوات الدعم السريع وأفراد الشرطة وهم يتقدمون نحو الحشود ويطلقون نيران أسلحتهم.

ويستحضر بدوي – وهو ناشط سياسي – أحداث هجوم 3 يونيو/حزيران. "بدأ الهجوم عند قرابة الساعة الرابعة والنصف صباحاً. كنت عند الحاجز الأول في شارع الجامعة قرب كلية الهندسة. فجاء إلينا شخص وأخبرنا بأن الاعتصام سيُفض. وتوجهنا نحو نفق السكة حديد، وعندما اقتربنا من مكاتب مفوضية العون الإنساني بالسودان [عند تقاطع شارعي عبد الرحمن المهدي والجمهورية] سمعنا دوياً حاداً لذخيرة حية. وعندما وصلنا

---

[114] أجريت مقابلة معه عبر الواتساب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[115] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع هاجر في 11 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[116] حاجوج كوكا، فيلم إيقاع الأنتنوف حول الحرب في جنوب كردفان فاز بعدة جوائز بينها في مهرجان الأفلام الدولي في تورونتو في 2014.

[117] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع حاجوج كوكا في 12 أغسطس/آب 2019، نيروبي.

إلى الممر السفلي الثاني للسكة حديد شاهدت أشخاصاً جرحى. وكان هناك إطلاق نار كثيف آتياً من جهة نفق شارع الجامعة. وشاهدتُ جنوداً من قوات الدعم السريع فوق السكة حديد يطلقون الذخيرة الحية. فقررنا أن ننكفئ نحو بوابة القوات الجوية. وهناك شاهدنا سيارات نقل صغيرة جديدة آتية من الاتجاه الجنوبي على الطريق المقابل للقيادة العامة للجيش. وكانت تحمل جنوداً يرتدون زي الشرطة. ثم تراجعنا إلى شارع البلدية حيث وجدنا العديد من الجرحى. وبدأ الجنود الموجودون أمام بوابة القوات الجوية يجرون باتجاهنا وهم يحملون العصي والسياط، وبعضهم يحمل بنادق. وشاهدت فتاة مصابة بالقرب من الحاجز الأول في شارع البلدية. وعدونا حتى وصلنا إلى المحكمة الدستورية حيث اصطف الجنود على جانبي الطريق، فانهالوا علينا ضرباً بالعصي. وكنا نركض بالمئات. وكان هناك العديد من المصابين بيننا. وبحلول ذلك الوقت كانت الساعة قد وصلت إلى 8:30 أو 9:00 صباحاً".

↑ *جنود على متن سيارات نقل صغيرة أمام القيادة العامة للجيش بالخرطوم في 3 يونيو/حزيران © خاص*

وصف مجدي – وهو طالب طب كان في عيادة الكهرباء – كيف كان الجرحى يبحثون عن علاج فيما جنود قوات الدعم السريع يتعقبونهم مباشرة. "بعد 20 دقيقة سمعنا أزيز الذخيرة الحية الآتي من اتجاه شارع النيل. وبعد بضع دقائق بدأنا نستقبل في العيادة أشخاصاً مصابين بجروح ناجمة عن أعيرة نارية، معظمهم مصابين في أرجلهم وأيديهم. وقد أصيب أحدهم إصابة بالغة في الرأس. وتوفي فيما بعد. ولا أعرف اسمه. وبالإجمال لما كنت قد احتفظت بسجلات للعيادة، فقد استقبلنا 10 حالات في الساعة الأولى. وبعد ساعة، دخل إلى العيادة نحو 25 جندياً يرتدون الزي الرسمي لقوات الدعم السريع، وبعضهم مزود ببنادق إيه كيه 47، وآخرون بالعصي والسياط. فذهب المشرف وتحدث إليهم وأخبرهم بأننا نعالج الجرحى، وأنه لا يجوز لهم أن يدخلوا. فاعتدوا عليه بالضرب على رأسه، وأصيب بجرح بليغ فيه. ودخل جنود قوات الدعم السريع إلى العيادة وانهالوا بالضرب علينا جميعاً بمن فينا المرضى المصابين. وحطموا الأجهزة والمعدات الطبية، والعقاقير، وسلبونا أجهزة هواتفنا وحواسيبنا النقالة".[118]

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية أيضاً إلى الناجين الذين كانوا عند الجانبين الشرقي والجنوبي لمنطقة الاعتصام. وكانت روايتهم مشابهة لرواية أولئك الموجودين في الجانب الغربي. وتحدث الشهود عن العنف الذي أطلقت عنانه قوات الأمن. كما أنها سدت بعض الطرقات بالحواجز. وكان قاسم واحداً من مجموعة من الشهود الذين تحدث إليهم باحثو منظمة العفو الدولية. وكان بالقرب من مستشفى المعلم في شارع الجامعة. وقد أصيب بجروح خطرة بعدما وقع في قبضة قوات الأمن بالقرب من شارع النيل، وأرغم على الاستلقاء على الأرض طوال ساعات برغم جروحه البليغة. وفي الليلة السابقة للهجوم تلقى قاسم مكالمة هاتفية من شرطي أبلغه فيها بحدوث تعبئة للقوات وأنهم يخططون لفض الاعتصام. ويتذكر قاسم الهجوم بالذخيرة الحية الذي بدأ بين الساعة 4:00 و4:30 صباحاً حول شارع النيل. "... سمعنا أزيز رصاص يقترب آتياً من شارع العيادة. وعند شروق الشمس أصبح إطلاق النار أكثر حدة. وفي ذلك الوقت وصلوا [أي قوات الأمن] إلى الممر السفلي للسكة حديد. وقد شاهدتُ العديد من الأشخاص يجرون نحونا. وشاهدت أشخاصاً جرحى يحملهم المحتجون. وشاهدت ملابس محتجين تقطر دماً. وبدا واضحاً أن الوضع قد تدهور. وبدأتُ بتسجيل هذه المشاهد في مقاطع فيديو حية على الفيسبوك مستخدماً هاتفي الجوال ... ثم أقدم 3 أو 4 قناصة على إطلاق النار من ناحية مجمع البشير الطبي. وكانوا يطلقون النار على المحتجين في شارع الجامعة ويصوبون بهدف قتل الناس".[119]

كان قاسم لا يزال يسجل مقاطع فيديو حية. وكان واحداً من آخر ثلاثة أشخاص غادروا الموقع في شارع الجامعة، وقد أضاف قائلاً "شاهدت على مسافة تقل عن 20 متراً من المكان الذي كنا فيه أفراداً من قوات

---

[118] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع مجدي عبر الواتساب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[119] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة هاتفية مع قاسم في 13 يونيو/حزيران 2019.

الأمن يرتدون الزي الرسمي لقوات الدعم السريع وللشرطة ولوحدة العمليات الخاصة في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ويحملون بنادق إيه كيه 47، والعصي، والسياط، وبنادق الغاز المسيل للدموع، ويتقدمون في صفوف أفقية تغطي عرض شارع الجامعة بكامله، ويتجهون شرقاً نحو بري. وقد طاردوا المحتجين الذين كانوا يجرون هرباً منهم. ورأيتهم وهم يطلقون النار على المتظاهرين. ثم أحسستُ بأزيز الرصاص الذي مر بجانب أذني. فشرعت في الجري. ودخلت إلى مستشفى المعلم".[120]

وبحسب ما قاله قاسم دخل جميع المحتجين في محيط منطقة العيادة وشارع الجامعة إلى المستشفى [المعلم] لأن الطريق نحو صينية بري كان مقطوعاً وكان المحتجون محاصرين. "وقد هاجمت قوات الأمن المستشفى، وأطلقت الذخيرة الحية فحطمت النوافذ الزجاجية للمستشفى. وشاهدت طبيباً يجري خارج المستشفى ويوقف جندياً تابعاً لقوات الدعم السريع كان يحاول إطلاق قذيفة صاروخية (آر بي جي) على المستشفى. وقد استطاع منعه، لكن الجنود الآخرين انهالوا عليه بالضرب".[121] وبعد اشتداد حدة الهجوم على المستشفى توجه قاسم وآخرون إلى خلف المستشفى، وتسلقوا السور ونزلوا إلى ساحة فارغة خلف المستشفى. وقد أمسك به جنود قوات الدعم السريع واعتدوا عليه بالضرب. "لقد ضربوني ضرباً مبرحاً على رأسي وذراعيّ وظهري بالعصي والسياط. وصفعوني بشدة على وجهي، وشعرت بألم مبرّح ونزيف حاد في عيني اليمنى ... وقد أشبعوني ضرباً متواصلاً طيلة ساعتين تقريباً".[122]

صورة عين قاسم المصابة © قاسم أوشي في 3 يونيو/حزيران 2019

اقتاد الجنود قاسم وآخرين خارجاً إلى شارع النيل بالقرب من كبري النيل الأزرق. وأمروهم بالاستلقاء على الأرض، وظلوا في تلك الوضعية طيلة ساعات. وتلقى قاسم – الذي كانت الدماء لا تزال تسيل من وجهه وأجزاء أخرى من جسمه – علاجاً في ذلك المكان من أحد مسعفي قوات الدعم السريع الذي وضع ضمادة على عينه. وعند حوالي الساعة 11 صباحاً وُضع قاسم في سيارة إسعاف عائدة لقوات الدعم السريع، ونُقل إلى مستشفى السلاح الطبي في أمدرمان للعلاج.

كان الدكتور سعد النور العضو في لجنة أطباء السودان المركزية أحد المنسقين الرئيسيين لوحدات الطوارئ في منطقة الاعتصام. وكانت وحدة الطوارئ تشرف على تقديم الماء والخدمات الصحية وتوزيع الطعام والعيادات. وقد وصف عملية الطوارئ خلال ما يزيد على 50 يوماً بأنها أكثر عملية شهدها تعقيداً وتكلفة.

---

[120] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة هاتفية مع قاسم في 13 يونيو/حزيران 2019.

[121] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة هاتفية مع قاسم في 13 يونيو/حزيران 2019.

[122] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة هاتفية مع قاسم في 13 يونيو/حزيران 2019.

وحاول سعد جاهداً مقاومة دموعه عندما قال "من الصعب وصف مدى الالتزام، والتضحية، والتفاني الذي أبداه زملائي أثناء فترة الاعتصام".[123]

وأبلغ سعد منظمة العفو الدولية أنه "عند حوالي الساعة 11 مساءً كنت في منطقة الاعتصام في مركز التدريب المهني [في شارع الجامعة]. لقد سمعنا كثيراً من الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي بأن الاعتصام سيُفض. كذلك أمطرت السماء في تلك الليلة، وانقطع التيار الكهربائي. وقد عقدنا اجتماعاً طارئاً للجنة. وقررنا وجوب إعادة التيار الكهربائي. وعند قرابة الساعة الثانية صباحاً توجهت إلى ترس *//صمود* في شارع الجامعة وجلست هناك مع زملاء آخرين. وشعرت بالتعب فذهبت إلى مكاتب الخريجين لأخلد إلى النوم عند حوالي الساعة الثالثة صباحاً. ثم تلقيت مكالمة هاتفية بأن الهجوم بات وشيكاً، فعدت إلى ترس *//صمود* وظللنا نجهل ما سيحدث".[124]

وصف سعد أيضاً المشهد عقب الهجوم "عند الساعة 5:11 تلقيت رسالة من طبيبة في عيادة جامعة الخرطوم [كانوا أول من تعرض للهجوم] كتبت "العفو والعافية". لقد ذعرت من هذه العبارة التي تقال عادة إذا كان المرء سيرحل دون إمكانية العودة. وكانت هذه آخر رسالة تصلني منها. وكان لدينا مجموعة من الأطباء في عيادة الجامعة ومركز التدريب المهني السوداني، وساورنا القلق على سلامتهم. ثم سمعنا صوت ذخيرة حية يقترب من موقعنا، وشاهدت أشخاصاً يفرون جرياً من شارع العيادة وشارع الجامعة. وجريت نحو مستشفى المعلم فوجدت العديد من الجرحى. وشاهدت جثمان الشهيد عباس فرح[125] وهو يُنقل إلى المستشفى. وبقيت هناك لمساعدة الجرحى. بيد أن قوات الأمن حاولت مرات عديدة اقتحام المستشفى وأطلقت ذخيرة حية".[126]

كان سعد متيقناً من هوية القوات التي هاجمتهم وأكد "بأن القوات التي هاجمتنا كانت قوات الدعم السريع، والشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني باللباس الرسمي لقوات الدعم السريع".[127] وقد تمكّن سعد من الخروج من المستشفى عند قرابة الساعة السادسة مساءً إلى منزل في منطقة بري.

الدكتورة سليمة إسحاق شريف محاضرة في جامعة الأحفاد للبنات ومستشارة في مركز الأحفاد للإرشاد وعلاج الصدمة النفسية. وقد قدمت الدعم النفسي-الاجتماعي للعديد من ضحايا هجوم 3 يونيو/حزيران، لاسيما ضحايا العنف الجنسي. وقالت الدكتورة سليمة التي كانت جزءاً أيضاً من لجنة منطقة الاعتصام لمنظمة العفو الدولية "أتيت إلى منطقة الاعتصام عند حوالي الساعة 8:30 مساءً [ليلة 2 يونيو/حزيران]، وكان الجو ماطراً، وشعرنا بأن الوضع غير طبيعي. فتوجهت إلى عيادة مركز التدريب المهني ثم إلى ترس *//صمود*. فاحتسينا القهوة والشاي ووضعنا خططاً للاحتفال بعيد الفطر. وشاهدت حركة غير عادية لسيارات النقل الصغيرة التابعة لقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية عند منتصف الليل تقريباً، وهي تدخل إلى مقر القيادة العامة للجيش وتخرج منه. وعند الساعة 1:30 صباحاً قررنا القيام بمهمة مراقبة حول منطقة الاعتصام. ثم عبرنا الكبري [كبري القوات المسلحة] وتوجهنا إلى منطقة كوبر [في الخرطوم شمال]. وعند الساعة 2:30 شاهدنا في الخرطوم شمال 12 أو 13 حافلة تدخل مقر سلاح الإشارة في الخرطوم شمال وتحمل جنوداً.[128] واشتبهنا في أنهم أعضاء في قوات الأمن الشعبي (وهي جماعة ميليشياوية غامضة ملحقة بحكومة البشير). وعندما استفسرنا قيل لنا إن المجلس العسكري الانتقالي أكد للجنة تنسيق منطقة الاعتصام بأن هذه الحافلات آتية لفض تجمعات منطقة كولومبيا،[129] وأن ثلاثة من أعضاء النيابة العامة سيشرفون عليها. وكان الجنود يحملون العصي وليس البنادق. وعند كبري المك نمر شاهدنا عدة سيارات نقل صغيرة تابعة لقوات الدعم السريع وهي تضيء أضواء الخطر. وعند الساعة 4:50 صباحاً، ذهبت إلى قاعة المعلم خلف المستشفى، وهناك سمعنا صوت ذخيرة حية آتياً من ناحية شارع النيل".[130]

شرحت الدكتورة سليمة المشاهد المأساوية عقب الهجوم. وقالت إنها لمحت جنوداً يرتدون زي رسمي أسود والزي الرسمي لقوات الدعم السريع يقتربون من الشرق نحو منطقة الاعتصام. فأطلقوا ذخيرة حية تبعها فرار جماعي.

"شاهدت أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 4 و10 سنوات يركضون ويصرخون، وبدا كمشهد من الجحيم أو يوم الحساب. وكان بإمكاننا أن نسمع أصوات الطلقات النارية الآخذة في الازدياد. وكان هناك قدر كبير من الغموض والعديد من الأشخاص الذين يصيحون ويعطون تعليمات متناقضة.

شاهدت الدكتورة سليمة في مستشفى المعلم مئات الأشخاص المصابين بجروح ناجمة عن طلقات نارية ممن يتلقون العلاج. ووصفت صور بقع الدم المنتشرة في كل مكان، ولم يكن هناك إلا ثمانية أطباء في المستشفى. وقد غُلب على أمرهم ونفدت لديهم اللوازم الطبية. وشاهدت أيضاً جثث ثلاثة أشخاص أُردوا بالرصاص.

---

[123] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتور سعد النور من لجنة أطباء السودان المركزية، 22 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[124] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتور سعد النور من لجنة أطباء السودان المركزية، 22 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[125] في 3 يونيو/حزيران ظهر عباس فرح في مقطع فيديو انتشر إلكترونياً على نطاق واسع والدماء تغطي جسده ويحاول جاهداً الوقوف عقب إصابته بطلق ناري في منطقة الاعتصام. وقد نقل إلى مستشفى المعلم القريب وفارق الحياة هناك.

[126] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتور سعد النور العضو في لجنة أطباء السودان المركزية، 22 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[127] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتور سعد النور العضو في لجنة أطباء السودان المركزية، 22 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[128] المقر ملك شعبة من القوات المسلحة السودانية.

[129] كولومبيا اسم مستعار لمنطقة صغيرة المساحة [26 متراً مربعاً] تحت كبري النيل الأزرق على ضفة النهر يرتادها منذ سنوات (قبل الاعتصام) متعاطي المخدرات وشاربي الخمر على سبيل الترفيه. إن شرب الخمر وتعاطي المخدرات مخالفان للقانون بموجب قوانين السودان.

[130] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتورة سليمة في 11 سبتمبر/أيلول 2019 ، الخرطوم.

"شاهدت كل علامات ردود الفعل على الصدمات النفسية التي أُصيب بها هؤلاء المحتجون: الارتباك، صعوبة التركيز، الحزن، فقدان الإحساس، وكان آخرون يصرخون وهم في حالة هيستيرية. وقد أعجبني بعض المحتجين داخل المستشفى بقدرتهم النفسية على التعافي برغم هذه الصدمات النفسية. وبعد الساعة 10:00 صباحاً بدأوا بتنظيف المستشفى، وتطوع بعض الذين لديهم شيء من المهارات في الإسعافات الأولية لمساعدة أفراد الجهاز الطبي. وبادر آخرون إلى توزيع الماء على الجرحى. وقد مكثتُ في المستشفى طوال 12 ساعة".[131]

ووصفت نساء مختلفات مشاهد الهجمات المروعة. أبلغت وئام شوقي – وهي مقدمة برنامج تلفزيوني سابقة وصاحبة مقهى صغير في الخرطوم – منظمة العفو الدولية عن تجربتها في صباح ذلك اليوم. وقالت إنها سمعت هي وأربع نساء أخريات أصوات الذخيرة الحية الآتية من اتجاه شارع النيل. وبدأت النسوة ينشدن نشيد السلام الوطني فيما كانت قوات الدعم السريع والشرطة تطلق الذخيرة الحية. وعقب إطلاق النار بدأت النساء بالجري وانضمت إليهن امرأة أخرى وابنتها. وركضن نحو غرفة صغيرة تضم مولداً كهربائياً، وبعيد ذلك دخل أكثر من 100 شخص إلى هذه الغرفة الصغيرة. وقد أحاط بعض الجنود بالغرفة وأطلقوا الرصاص الحي نحو نوافذها.

"وخلع جنود قوات الدعم السريع، والشرطة، والجيش الباب وأمرونا بالخروج".[132]

وتعرضت وئام، والنساء الأربع الأخريات والطفلة إلى الضرب بالعصي، بينما وقف الجنود الآخرون من قوات الدعم السريع وأفراد الشرطة على أهبة الاستعداد. وأُمرت النساء بالقفز فوق شريط شائك يبلغ علوه قرابة المتر ويُستخدم كسياج حول غرفة المولد. "صاح فيّ أحد الجنود قائلاً : 'أحضروا هذه الفتاة الدنسة إلى هنا'.[133] كان هذا الأمر علامة مقلقة جداً ..."

ألقى الجنود القبض على العديد من النساء ووضعوهن في مكان أطلقوا عليه اسم موقع النساء بالقرب من الدوار(الصينية). "وهناك هددونا بالاغتصاب وبإحراقنا أحياء. ثم تدخل أحد الضباط وجلب سيارة نقل صغيرة وساعدنا على عبور الكبري [إلى الخرطوم شمال]. فوصلنا إلى منزل في الخرطوم شمال [بحري] عند قرابة الساعة 10 صباحاً. ومكثتُ في هذا المنزل خمسة أيام. وعُدت إلى منزلي قبل يوم واحد من العصيان المدني الذي عم البلاد [في 9 يونيو/حزيران].[134]

---

[131] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتورة سليمة في 11 سبتمبر/أيلول 2019 الخرطوم.

[132] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع وئام، 14 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[133] ظهرت وئام شوقي في برنامج شباب توك على القناة التلفزيونية الألمانية دويتشه فيله "ماذا تريد المرأة السودانية اليوم؟"، بُث البرنامج في 18 سبتمبر/أيلول 2018. وقد أثار ظهورها ردود فعل غاضبة من الأصوليين وتلقت تهديدات بالقتل والاغتصاب، ونددت بها معظم المساجد واصفة إياها بالكافرة. فانتقلت وئام لأسباب أمنية من السودان إلى دولة مجاورة وعادت في أبريل/نيسان 2019. للمزيد انظر هنا https://www.dw.com/ar/https-wwwyoutubecom-watchvdc9a0dmhg60/a-45612587

[134] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع وئام، 14 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

8. العنف الجنسي ضد النساء

أشارت السلطات – في تقرير أصدره النائب العام في أعقاب الهجمات – إلى عدم وجود حالات موثّقة للاعتداء الجنسي. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى خبيرتين شاركتا في تقديم الدعم والحماية لضحايا العنف الجنسي إحداهما الدكتورة سليمة إسحاق شريف – وهي محاضرة ومستشارة صدمات نفسية في جامعة الأحفاد للنساء، والدكتورة ناهد جبرالله سيد أحمد مديرة مركز سيما للتدريب وحماية حقوق المرأة والطفل. وقد أُنشئ المركز في 2008. وهو يقدم الخدمات للضحايا/الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك المساعدة القانونية، والخدمات الصحية، والعلاج النفسي، والدعم الاجتماعي من جملة أمور أخرى.[135]

وقد أبلغت الدكتورة سيد أحمد منظمة العفو الدولية أن منظمتها استقبلت نساءً تعرضن للاعتداء الجنسي. وفي 22 يوليو/تموز ظهرت الدكتورة سيد أحمد في برنامج *//حصاد* على قناة الجزيرة التلفزيونية لمناقشة تقرير النائب العام حول فض الاعتصام. وفي 23 يوليو/تموز، تعرّض مكتب مركز سيما للمداهمة من قبل أشخاص مجهولين. وذكر بيان سيما أن "الباب الخارجي خُلِع، وأن محتويات المركز نُهبت، لكن المعاينة الأولية توحي بعدم سرقة أي شيء ... وتشير كل الدلائل إلى أن المداهمة والاقتحام لم يستهدفا السرقة بل الأوراق والمستندات المتعلقة بطبيعة عمل المركز".[136]

لقد وثّق مركز سيما – بين ديسمبر/كانون الأول 2018 وأبريل/نيسان 2019 حالات عديدة للعنف الجنسي الذي تعرضت له محتجات، بما في ذلك الاغتصاب في سيارة نقل صغيرة تابعة للأمن استمر ثلاث ساعات. ووقع العديد من حوادث التهديد بالاغتصاب والابتزاز الجنسي. ووثق مركز سيما 18 حادثة اعتباراً من 11 أبريل/نيسان 2019. وفي 3 يونيو/حزيران وبعده وثّق مركز سيما 22 حالة اغتصاب أخرى.

"نعتقد أن هذه الحالات الممنهجة للانتهاك الجنسي والاغتصاب تُستخدم عمداً كسلاح لترهيب النساء ومشاركتهن".[137]

قدمت الدكتورة سليمة – بصفتها مستشارة صدمات نفسية دعماً نفسياً-اجتماعيًا للعديد من الناجيات من العنف الجنسي. وأبلغت منظمة العفو الدولية أن الجامعة أنشأت، في 6 يونيو/حزيران، مركزاً متحركاً للصدمات النفسية تعامل مع ضحايا العنف الجنسي. وقدم المركز الدعم لما يقل عن 12 امرأة، لكن كانت هناك حالات أخرى سمع عنها المركز. وتعامل المركز مع مختلف أنواع الاعتداءات الجنسية "هناك حالتان أو ثلاث حالات حمل نتيجة الاغتصاب" كما قالت "وقدمنا أيضاً استشارات نفسية لبعض الرجال الذين وُجهت إليهم الشتائم، وتعرضوا للضرب على أعضائهم التناسلية وشروجهم".[138]

التقت منظمة العفو الدولية -إضافة إلى الخبيرتين- مجموعة من المتطوعين الذين ذكروا أنهم وثّقوا 10 حالات اغتصاب و63 حالة عنف جنسي في 3 يونيو/حزيران.[139] "نعتقد أن العديد من الحالات الأخرى لم يُبلّغ عنها بسبب العار والوصمة الملازمين للاعتداءات الجنسية."

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلتين مع ناجيتين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ارتكب في ساعات الصباح الأولى من يوم 3 يونيو/حزيران. تعرضت أمينة*[140] لاغتصاب جماعي من أفراد قوات الأمن. وكانت إحدى المحتجات في أم درمان والخرطوم.

---

[135] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتورة ناهد في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2019، الخرطوم.

[136] أول أفريكا، السودان: مكتب منظمة غير حكومية لحقوق النساء والأطفال في الخرطوم يتعرض للنهب، 25 يوليو/تموز 2019، https://allafrica.com/stories/201907260282.html

[137] أول أفريكا، السودان: مكتب منظمة غير حكومية لحقوق النساء والأطفال في الخرطوم يتعرض للنهب، 25 يوليو/تموز 2019، https://allafrica.com/stories/201907260282.html

[138] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الدكتورة سليمة، 11 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[139] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ثلاثة متطوعين في الخرطوم في 9 يناير/كانون الثاني 2020.

[140] ليس اسمها الحقيقي.

"لقد احتججتُ لأنني أريد تعليماً جيداً لي ولشقيقاتي وأسرتي، وأريد الحصول على عمل، وأريد بلداً بدون عنصرية، ولكي نعيش بعضنا مع بعض باحترام. وقد انهال عليّ أفراد الأمن بالضرب، وتعرضت للغاز المسيل للدموع خلال الاحتجاجات شأني شأن المتظاهرين الآخرين. وبعد الانتصار [الإطاحة بالبشير] شاركت في الاعتصام [عند مقر القيادة العامة للجيش] مع آلاف الأشخاص الآخرين. وبدأت أبيع الشاي للمحتجين، وكنت أحياناً لا أتقاضى أجراً. وعملت أيضاً مع اللجنة الأمنية لمنطقة الاعتصام على أحد المتاريس".[141]

كانت أمينة نائمة في جامعة الخرطوم ... مع نساء أخريات بعد أن أمضين الليل يحرسن المتاريس عندما تعرض لهجوم من جانب القوات المسلحة.

"لقد نزلوا علينا كالمطر من كل اتجاه وهم يصيحون ويطلقون الرصاص. وبدأ المحتجون يردون على الصياح بصياح منشدين شعارات ثورية، لكن عددنا كان قليلاً. وبدأت أتمتم آيات من القرآن، وكدت أموت من الرعب والخوف". ثم جرت أمينة مع نساء أخريات إلى مكان اختبأن فيه تحت كومة من الأشياء، لكن ما يزيد على 20 جندياً مسلحاً اكتشفوا مكانهن. وكانوا يحملون العصي ويطلقون الذخيرة الحية على المحتجين.

آذى الجنود النسوة وشتموهن بنعوت عنصرية ومفردات مهينة جنسياً. وهددوهن بالاغتصاب والقتل وبإلقاء جثثن في النيل. وصرخ ثلاثة رجال مسلحين في وجه أمينة وضربوها بالعصي وأبعدوها عن أصدقائها. وقالوا لها إنهم سيغتصبونها.

"كدت أن أفقد عقلي. لكنني قلت في نفسي إنهم يخدعونني ويريدون فقط أن يخيفوني. فبكيت وتوسلت إليهم أن يدعوني وشأني. ولم أفهم لهجتهم، لكنني عرفت بعض الكلمات، لأنهم كانوا يشيرون إلى أجزاء من جسدي وبدأوا يلمسونني لمساً مقززاً. واقتادوني إلى خلف سور حجرات التدريب المهني حيث رأيت هناك جثث العديد من المحتجين. وشهر أحدهم سكيناً من حزامه وشق به عباءتي. ثم ضربني آخر وطرحني أرضاً على ظهري. وثبّت أحدهم ساقيّ بقدميه ووضع الآخر سلاحه على ظهري واغتصبني. وكان آخر يصرخ ويوجه إليّ عبارات جنسية وعنصرية ووعد بقتلي. ثم اغتصبني رجل ثان وثالث. وبعد ذلك لم أستطع أن أتذكر شيئاً لأنه أغمي علي. وعندما صحوت وجدت أن الدماء تسيل من كافة أنحاء جسدي، ولم أستطع العثور على عباءتي. وبعد ذلك راودتني أفكار بالانتحار، وفكرتُ أن أرمي بنفسي في النهر. ولم يكن لدي أدنى فكرة عما حصل لصديقاتي؛ هل اغتُصبن أو قُتلن ...[142]

وأضافت "في هذه الأيام أفكر على الدوام بأنني لا أريد العيش وأنني أكره نفسي كرهاً شديداً. لا أثق بأن القضاة سينصفونني. ولن ينصفني سوى الله. هؤلاء مجرمون. وأريد أن ينال الذين فعلوا بي هذا عقابهم. ولا أزال أشم رائحتهم".[143]

[141] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أمينة في 27 يونيو/حزيران.

[142] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أمينة في 27 يونيو/حزيران.

[143] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أمينة في 27 يونيو/حزيران.

حكاية فاطمة

تعرضت محتجة أخرى هي فاطمة *[144] - عمرها 24 عاماً لاغتصاب جماعي من أفراد قوات الأمن. فعند حوالي الساعة 4:45 صباحاً استيقظت هي وصديقاتها على أصوات إطلاق نار وصيحات آتية من ناحية شارع النيل. وبعد بضع دقائق هاجم أكثر من 100 رجل أمن يرتدون الزي الرسمي لقوات الدعم السريع فاطمة وصديقاتها. وكانوا يحملون عصياً وسياطاً وبنادق وسكاكين استخدموها لاقتحام الغرفة. وضربوا النساء بالسياط والعصي. وانهال تسعة من أفراد الأمن بالضرب على فاطمة.

"أطلقوا الذخيرة الحية على زملائنا الذكور أمام أعيننا وتركوهم مطروحين أرضاً. ووُجهت إلينا الشتائم وهُددنا بالاغتصاب، وقالوا لنا "إننا فتيات خليعات وجئنا إلى هنا من أجل الجنس.

"جرجرني ثلاثة من جنود قوات الدعم السريع وضربوني بالسياط والعصي بوحشية. واقتادوني إلى زقاق ضيّق ومظلم. وأرغموني على الاستلقاء على بطني، ووضع أحدهم بندقيته على رأسي، وقيّد الآخر قدميّ وواصل ضربي بالسوط فيما اغتصبني ثالث.

وواصلوا إهانتي وركلي. وتناوب الثلاثة على اغتصابي، وأدخل أحدهم ماسورة بندقيته في شرجي. وداس آخر على صدري بحذائه العالي، ثم فقدت وعيي تماماً. ووجدت نفسي في المساء في بيت ببري، وكانت الدماء تسيل من أجزاء مختلفة من جسدي. ولم أستطع التحرك، أو الجلوس، أو الاستلقاء على بطني أو ظهري.

لم تُنقل فاطمة إلى المستشفى إلا في فترة لاحقة من تلك الليلة حيث تلقت بعض العلاج الطبي. "كنت على شفا الموت. ولم أخبر أحداً من أفراد عائلتي أو أياً من أصدقائي. وقررتُ أن أضع حداً لحياتي عقب خروجي من المستشفى ... وعدت ومكثت في منزل صديقة مدة تزيد على أسبوع.

وأضافت "لم أستطع التكلم أو الأكل وفكّرت في الانتحار. بيد أنني ارتأيت أن من الأفضل أن أبقى على قيد الحياة وأصبح شاهدة؛ لأنني شاهدت اعتصاب محتج كان مصاباً بطلق ناري أيضاً، مع أنني لم أعرف اسمه. لقد حطمونا وداسوا على شرفنا. وأتمنى لو أنهم أردونا بالرصاص أو أعدمونا شنقاً بدلاً من أن يُعرّضونا للعار الذي نشعر به الآن".[145]

[144] ليس اسمها الحقيقي.

[145] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع فاطمة في 27 يونيو/حزيران.

9. العدالة والمساءلة

ثمة حاجة ملحة لإصلاح قانوني وقضائي ودستوري شامل لإقامة العدل وتحقيق المساءلة في السودان بما يسمح بإجراء تحقيقات وعمليات مقاضاة فعالة، ونزيهة، ومستقلة أمام محاكم مختصة تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك يتعين على السودان واجب حماية حقوق الإنسان بضمان اتخاذ إجراءات تصحيحية عندما ينتهك مسؤولو الدولة أو الأطراف غير التابعين للدولة حقوق الإنسان. ويترتب على السودان واجب ضمان حصول كل شخص خاضع لولايته القضائية على درجة متساوية من الحماية بموجب القانون. ويجب أن تكون مقاربة المساءلة شاملة، ولا بد من الناحية الأخلاقية والقانونية أن تهدف إلى إنصاف جميع الذين تعرضوا لجرائم خطيرة أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وينبغي الاضطلاع بها على نحو متكامل بين المستوى المحلي والمستوى الدولي.

يتسم النظام القضائي الحالي بالضعف والقصور الناجمين عن السياسة، ويفتقر إلى الاستقلالية بسبب الاستغلال السياسي على مدى 30 عاماً. ومع أن وثيقة الدستور الانتقالي لسنة 2019 نص على فصل أكثر توازناً للسلطات، فثمة بواعث قلق معقولة بشأن عدم قدرة النظام القضائي (المحاكم، والنيابات العامة، والإطار القانوني الراهن) على مواجهة المطالبات الهائلة لأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين، وأولويات الحكومة الانتقالية، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، عينت الحكومة المؤقتة الجديدة نائباً عاماً جديداً ورئيساً جديداً للقضاء. ويُحيي هذا الأمر بعض الأمل بأن تولي السلطات الانتقالية أولوية للمساءلة. بيد أن التاريخ الطويل من انعدام الثقة بالمؤسسات القضائية في البلاد وإجراءاتها يظل شديداً ويتعين معالجته.[146]

وفي 12 سبتمبر/أيلول 2019، التقى باحثو منظمة العفو الدولية 15 فرداً من أسر ضحايا عمليات القتل غير المشروع في السودان التي جرت في 2013 ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2018. وقد عبّروا جميعاً عن مطالبتهم بالعدالة وذكروا كيف أن الشرطة منعتهم من الإبلاغ عن الوفيات. واشتكى آخرون من عدم تقديم أعضاء النيابة العامة المساعدة لهم على الوجه الصحيح في رفع الشكاوى وتقديم كافة الأدلة اللازمة مثل العديد من ملفات قضايا أقربائهم. وتحدثوا عن النظام القضائي ما زال يخضع لسيطرة الأشخاص الذين قالوا [أفراد أسر الضحايا] إنهم مسؤولون عن موت أقربائهم.[147]

وتشير الأقوال التي أُخذت من مجموعة تضم 13 محامياً في السودان إلى أن البيئة القانونية الراهنة غير ملائمة لحصول ضحايا عمليات القتل غير المشروع على العدالة.[148] أولاً، كشفت أبحاثنا عن فقدان الإرادة في مختلف قضايا القتل غير المشروع برغم التغيير الحكومي، و"ثمة ممانعة/عرقلة، تأخير من النيابة العامة في توجيه تهم جنائية لاسيما إذا كان الجناة أفراداً في القوات المسلحة، أو الأمن، أو الشرطة، أو قوات الدعم السريع".[149]

ثانياً، هناك عقبات بيروقراطية مزعجة مثل عمليات التأخير والعرقلة في إجراء التحقيق من جانب الشرطة ووكيل النيابة حالما يحاطون علماً بقضية ما. وفي حالات عديدة لا تتخطى القضايا عتبة النيابة العامة.[150] ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2018 لم تُحِل النيابة العامة إلا قضية واحدة إلى المحاكمة. وكانت هذه قضية أحمد

---

[146] *البعثة المشتركة لتحديد احتياجات السودان: الحوكمة وحكم القانون* (المجلد الثالث). (2005). استُخلصت من البنك الدولي وموقع الأمم المتحدة : https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/41EBA35BFB08778D49256FFC00237613-jam-sdn-18mar3.pdf

[147] لقاء منظمة العفو الدولية في الخرطوم مع عائلات شهداء سبتمبر/أيلول 2013 وديسمبر/كانون الأول 2018، 12 سبتمبر/أيلول 2019.

[148] الاجتماعات التي عقدتها منظمة العفو الدولية بين 12 و26 سبتمبر/أيلول 2019 مع هيئة محامي دارفور، ومنظمة المنبر القانوني، والتحالف الديمقراطي للمحامين، والمركز القانوني لمساعدة الأشخاص.

[149] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع رفعت مكاوي – وهو محام في الخرطوم – في 14 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم. وقد أيد أقواله 12 محامياً آخر.

[150] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أربعة من موظفي المساعدة القانونية في الخرطوم، 14 سبتمبر/أيلول 2019.

الخير، وهو مدرس عمره 40 عاماً توفي نتيجة التعذيب في 1 فبراير/شباط 2019.[151] وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2019، حكمت إحدى محاكم الخرطوم على 29 فرداً من أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالإعدام بتهمة قتل أحمد الخير.[152]

تتمتع النيابة العامة بحرية التصرف في مباشرة أي إجراءات قانونية تتعلق بجرم ما أو في القيام بها أو وقفها. ويبعث السجل الماضي للمقاضاة في هذه الأنواع من القضايا على الإحباط؛ ففي أعقاب مقتل ما يزيد على 185 شخصاً في سبتمبر/أيلول 2013[153] لم يختتم التحقيق إلا في قضية واحدة أحالتها محكمة مختصة إلى المحاكمة. وقد برأت المحكمة المتهم لعدم كفاية الأدلة.[154]

اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعدت منظمة تقدم المساعدة القانونية للضحايا – هي مركز الناس للعون القانوني – ملفات 13 حالة من حالات القتل غير المشروع، وست حالات تعذيب، ومعاملة سيئة، ونهب. ولم تُحِل النيابة العامة أياً من هذه الحالات إلى المحاكم،[155] والنيابة العامة ملزمة بموجب المادة 47 من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991 بإجراء تحقيقات أولية، وتحديد ارتكاب جرم، ثم رفع دعوى جنائية.

وتتعلق التحديات الأخرى في نظام القضاء الجنائي بالنصوص المتصلة بالحصانة التي تحمي أفراد الأمن. وقد اعترف العاملون في النيابة العامة بوجوب تعديل كافة النصوص التي تمنح حصانات.[156] بيد أن إلغاءها يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً بسبب ثقافة الإفلات من العقاب الراسخة ضمن قوات الأمن في السودان. وينبغي على الحكومة تسريع عملية إلغاء هذه القوانين. وتتضمن كل القوانين السودانية النافذة التي تنظم القوات المسلحة، والشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني – نصوصاً تمنح حصانة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. [157] ويتضمن قانون الأمن الوطني لسنة 2010،[158] وقانون الشرطة، وقانون القوات المسلحة كلها حصانات على الأفعال المرتكبة "بحسن نية"، و"أثناء تأدية الواجب". ولا يمكن رفع الحصانات إلا من جانب الهيئات الناظمة المعنية في وزارة الداخلية، أو الدفاع، أو مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني.[159]

وقد أقر النائب العام بنواحي القصور داخل نظام القضاء الجنائي؛ فالقوانين الحالية تغل يدي النائب العام ورئيس القضاء عن اتخاذ التدابير الضرورية لإعادة هيكلة المؤسسات القضائية والنيابة العامة. لذا ثمة حاجة لإصلاح قانون النيابة العامة لسنة 2017 للسماح بتدخل النائب العام ورئيس القضاء لإجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية التي ينبغي أن تشمل نصوصاً لتعيين خبراء قانونيين من خارج مكتب النائب العام/النيابة العامة للمساعدة في هذه التحقيقات.[160]

وإضافة إلى ذلك تُخصص موارد مالية وبشرية محدودة لمكتب النائب العام والنيابة العامة. واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان لدى السودان 500 وكيل نيابة يمثلون 20% فقط من العدد اللازم على مستوى البلاد. [161] والنائب العام ملتزم بتشكيل لجان تحقيق تضم المحامين وأعضاء النيابة لمباشرة التحقيقات في الحالات المهمة لانتهاكات حقوق الإنسان والفساد. بيد أنه لم يقدم إطاراً زمنياً محدداً لمثل هذه التعيينات.

عبّر الناجون من الوحشية عن وجهة نظر قاتمة بشأن العدالة والمساءلة. واختلفت ردودهم من دعوتهم إلى 'الدم مقابل الدم' إلى 'العدالة الانتقالية الحقيقة والمصالحة' في حين دعا عدد أقل إلى بلسمة الجراح والتسامح.

قالت هاجر – وهي مهندسة عمرها 38 عاماً – "أعتقد أن المساءلة والعدالة مهمتان لتحديد هوية الذين أصدروا الأوامر والذين نفّذوها، ودور الأشخاص الذين كانوا مسؤولين عن حماية منطقة الاعتصام بدءاً بقوى الحرية والتغيير، وانتهاءً بتجمع المهنيين السودانيين، وأولئك الذين طلبوا من المحتجين البقاء في منطقة

---

[151] توفي أحمد الخير أحمد عوض الكريم – وهو مدرس من خشم القربة عمره 40 عاماً – نتيجة تعرضه للتعذيب وذلك في 1 فبراير/شباط. وكان أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني قد ألقوا القبض على أحمد الخير من خشم القربة في 31 يناير/كانون الثاني في أعقاب احتجاج في خشم القربة بولاية كسلا في شرق السودان. وتبعد المدينة زهاء 550 كيلومتراً شرقي الخرطوم و80 كيلومتراً غربي مدينة كسلا. وقد اعتقله واحتجزه أفراد جهاز الأمن والمخابرات من خشم القربة مع ستة أشخاص آخرين للاشتباه في مشاركتهم في احتجاجات 31 يناير/كانون الثاني. وفي مارس/آذار 2019 أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة معتقلين سابقين كانوا في الزنزانة نفسها مع أحمد في مكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في خشم القربة ونُقلوا أيضاً معه إلى مدينة كسلا في 1 فبراير/شباط. وتعرضوا جميعهم للتعذيب والمعاملة السيئة خلال احتجازهم، وذكروا أن أحمد توفي في سيارة نقل صغيرة تابعة للجهاز المذكور كانت تنقلهم إلى كسلا. وزعمت الحكومة في البداية أن وفاته عائدة إلى تسمم غذائي. وللمزيد انظر: المركز السوداني لخدمات الإعلام، *اللجنة الأمنية بولاية كسلا تصدر بياناً توضيحيًا حول تداعيات وفاة السيد أحمد الخير*، 3 فبراير/شباط 2019، https://tinyurl.com/y5vhhhrv.

[152] بي بي سي، محكمة *سودانية حكمت على 29 من أفراد المخابرات بالإعدام لتعذيب وقتل مدرس*، 30 ديسمبر/كانون الأول 2019، https://www.bbc.com/news/world-africa-50945224

[153] منظمة العفو الدولية، *السودان: استخدام القوة غير المتناسبة والاعتقال التعسفي والتعذيب ضد المحتجين في السودان* (رقم الوثيقة : AFR 54/020/2014).

[154] تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، مسعود أ. بدرين، 4 سبتمبر/أيلول 2014، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A.HRC_.27.69_AEV.pdf، الفقرة 36.

[155] بريد إلكتروني أرسلته PLACE في 15 سبتمبر/أيلول 2019.

[156] اجتماع عقدته منظمة العفو الدولية مع موظفين في النيابة العامة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[157] ريدرس، *بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان وعوائق العدالة في السودان : رؤية الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، تجميع لتقارير المناصرة للإصلاح القانوني في السودان*، فبراير/شباط 2014، https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5331857b4

[158] المادة 52 من قانون الأمن الوطني لسنة 2010، http://tinyurl.com/jb6xunq.

[159] تنص المادة 52(1) على أنه لا يعتبر جريمة أي فعل يصدر عن أي عضو في الجهاز "بحسن نية" أثناء أو بسبب أداء أعمال وظيفته أو القيام بأي واجب مفروض عليه. كما يتضمن قانون الشرطة لسنة 2008 حصانات؛ فالمادة 45(1) تنص على أنه لا يعتبر جريمة أي فعل يصدر من أي شرطي بحسن نية أثناء أو بسبب أعمال وظيفته أو القيام بأي واجب مفروض عليه. وتحظر المادة 45(2) أيضاً اتخاذ أي إجراءات ضد أي شرطي إذا قررت الشؤون القانونية الشرطية أنه ارتكب فعلاً يشكل جريمة أثناء أو بسبب تنفيذه لواجباته، ولا تجوز محاكمته إلا بإذن صادر من الوزير أو من يفوضه.

[160] اجتماع منظمة العفو الدولية مع النائب العام تاج السر علي الحبر في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[161] اجتماع منظمة العفو الدولية مع النائب العام تاج السر علي الحبر في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الاعتصام وطلبوا من الآخرين العودة إليها، والأشخاص المسؤولين عن الأمن والتحليل الاستراتيجي بسبب فشلهم في تقديم المعلومات وتحليلها. أريد أن يخضعوا جميعاً للمساءلة".[162] وأضافت "إن جريمة فض الاعتصام هي جريمة ضد الإنسانية، ويجب أن تضم لجنة التحقيق هيئات دولية؛ لأن أي هيئة تحقيق وطنية ستتألف من أشخاص منتمين إلى النظام السابق. وفي حين تتحدث قوى الحرية والتغيير عن المصالحة فإنني لا أثق بلجنة تحقيق وطنية، ولا أثق بالنائب العام الحالي أو برئيس القضاء الحالي".[163]

وقال مجدي – وهو طالب طب عمره 22 عاماً – "تأثرت تأثراً عميقاً بتجربتي في منطقة الاعتصام ... ولا أزال أذكر صور الإذلال النفسي. وما زلت أتساءل لماذا عاملونا على ذلك النحو. لقد كنا مجرد متطوعين وجئنا لدعم قضية محقة. الآن تعافيت من التجربة بمساعدة مجموعتنا من الأطباء ونلتقي بانتظام ونتحدث عما حدث. وما نريده هو العدالة للأشخاص الذين قُتلوا ولأولئك الذين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة".[164]

قال حاجوج كوكا – وهو مخرج أفلام عمره 35 عاماً – لمنظمة العفو الدولية "يجب إجراء تحقيق دولي مستقل من جانب هيئة من خارج البلاد. وبوصفي أحد الأشخاص الذين تأثروا بالعنف الذين حدث في 3 يونيو/حزيران، لا أثق بأي تحقيق وطني؛ لأنهم لا يملكون القدرة أو لأن لديهم مصلحة شخصية في التستر على الانتهاكات، ويحتاج الضحايا إلى شيء من العلاج النفسي، لاسيما ضحايا العنف الجنسي، ويحتاجون إلى هيئات [منظمات] يمكنهم أن يثقوا بها. ويحتاجون إلى ملاذات آمنة، أو إلى العلاج خارج البلاد إذا أمكن. واقترح أن يقدم الأطباء السودانيون العاملون خارج البلاد مساعدة في هذا الشأن. ويحتاج المصابون إلى علاج داخل البلاد أو خارجها".[165]

الصادق سمل رجل في الخمسينات من عمره، وهو والد عبد الرحمن البالغ من العمر 20 عاماً والطالب في سنة ثالثة بكلية الآداب في جامعة الخرطوم الذي اختفى في 25 ديسمبر/كانون الأول 2018 عقب الاحتجاجات التي جرت في الخرطوم. وقد قال إن جثة عبد الرحمن عُثر عليها في 28 ديسمبر/كانون الأول 2018 في مشرحة بالخرطوم. وبدت عليها علامات التعذيب، وكانت هناك دماء على أنفه وأذنيه والجزء الخلفي من رأسه".[166] ويريد الصادق سمل معرفة الحقيقة حول الساعات الأخيرة لابنه.

أنشأ رئيس الوزراء في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2019 لجنة وطنية للتحقيق في الهجمات التي شنتها قوات الأمن السودانية على منطقة الاعتصام في 3 يونيو/حزيران، ويرأس اللجنة محامي حقوق الإنسان نبيل أديب، وقد مُنحت ثلاثة أشهر لرفع تقرير حول النتائج التي تتوصل إليها. وشكك العديد من الناجين وأسرهم والمحامون في قدرة هذه اللجنة على تحقيق هدفها بالعدالة والمساءلة برغم تشكيلها.[167] وتضم لجنة التحقيق المؤلفة من سبعة أعضاء ممثلين عن النيابة العامة، وجهاز المخابرات العامة (جهاز الأمن والمخابرات الوطني سابقاً)، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، والأعضاء الثلاثة الأخيرون من مؤسسات تشرف على الأمن الوطني، والقوات المسلحة، بمن فيها قوات الدعم السريع، والشرطة الضالعتين في فض الاعتصام. وقد كُلفت اللجنة برفع الحصانة ومقاضاة مرتكبي الجريمة. ومُددت فترة تفويضها بعدما أخفقت في إنجاز تحقيقاتها. وكان من المتوقع أن تصدر تقريرها في مارس/آذار 2020.

ويقول نبيل أديب إن على الناس الانتظار حتى تُصدر اللجنة تقريرها. وسوف يُسلّم التقرير إلى الحكومة مرفقاً بتوصيات لتوجيه تهم إلى أشخاص محددين.[168]

---

[162] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع هاجر في 11 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[163] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع هاجر في 11 سبتمبر/أيلول 2019، الخرطوم.

[164] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع مجدي عبر الواتساب في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[165] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع حاجوج كوكا في 12 أغسطس/آب 2019، نيروبي.

[166] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الصادق سمل، 15 فبراير/شباط 2019 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[167] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع خالد عبد الرحمن شقيق وليد عبد الرحمن الذي قُتل في 9 يونيو/حزيران 2019، وناهد جبر الله مديرة مركز سيما، ورفعت مكاوي المحامي لدى PLACE في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[168] أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع نبيل أديب قبل تعيينه – في 21 سبتمبر/أيلول 2019 – رئيساً للتحقيق في هجوم 3 يونيو/حزيران، الخرطوم.

10. نتائج وتوصيات

بدأت الاحتجاجات الجماعية في الشوارع في ديسمبر/كانون الأول 2008 رداً على الأزمة الاقتصادية والسياسية، والانتهاك الممنهج لمجموعة واسعة من حقوق الإنسان. وقد استخدمت قوات الأمن القوة الوحشية المفرطة ضد المحتجين السلميين. وبحلول أبريل/نيسان، خُلع الرئيس البشير، وأوقع الاستخدام المفرط والمميت للقوة 77 قتيلاً ومئات الجرحى. وفي الفترة المؤدية إلى شهر أبريل/نيسان شن أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني معظم الهجمات ضد المحتجين التي اشتملت على عمليات القتل غير المشروع، أساساً نتيجة الذخيرة الحية التي استُخدمت لتفريقهم. كذلك تعرّض المتظاهرون للضرب، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وواجهوا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لقمع حقوقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع، ولفّقت السلطات أيضاً مؤامرات وهمية وألقت باللائمة على طلاب من دارفور، واحتجزتهم وعرّضتهم للتعذيب والمعاملة السيئة.

اشتملت الإجراءات التي اتُخذت في فبراير/شباط 2019 بموجب حالة الطوارئ على منح سلطات شاملة لقوات الأمن، إضافة إلى تعليق العمل في 25 فبراير/شباط بالحقوق في الحرية، وأمن الشخص، وحرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وقد أوقفت هذه المراسم العمل بمعظم نصوص شرعة الحقوق الواردة في دستور السودان لعام 2005، فضلاً عن الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي يشكّل السودان طرفاً فيها، ومن بينها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

بلغت الاحتجاجات أوجها في أبريل/نيسان 2019. فأطاح الجيش السوداني – تحت وطأة ضغط الرأي العام - بحكومة حزب المؤتمر الوطني، وألقي القبض على الرئيس البشير، وغيره من كبار قادة الحزب. وتتيح نهاية حكم الرئيس السابق البشير الذي دام 30 عاماً فرصة لترسيخ حقوق الإنسان في السودان. بيد أن قوات الأمن السودانية ارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان بعد 11 أبريل/نيسان 2019، لاسيما خلال الهجمات التي شنت على منطقة الاعتصام في الخرطوم في 3 يونيو/حزيران.

ما زال الشعب السوداني يترنح من صدمته وغضبه وحزنه نتيجة هجوم 3 يونيو/حزيران المروّع، ويطالب بالعدالة والمساءلة. لقد عانى السودان عقوداً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شملت جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور وغيرها من مناطق البلاد. وينبغي تقديم التعويضات إلى الضحايا وعائلاتهم والتحقيق مع أفراد (الشرطة والأمن) المسؤولين عن عمليات القتل، و/أو العنف الجنسي، و/أو الاختفاء القسري، و/أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء قمع الاحتجاجات، وإذا توفرت أدلة كافية على مسؤوليتهم الجنائية – بما في ذلك عبر مسؤولية القيادة – فيجب تقديمهم للعدالة في محاكمات عادلة دون تعرضهم لعقوبة الإعدام. ولا يجوز للحكومة أن تنتظر تَقدُّم الضحايا للإبلاغ عن هذه الانتهاكات. ولا بد من الناحيتين الأخلاقية والقانونية أن تُنتهج مقاربة استباقية بإنشاء نظام قضائي صحيح للتحقيق في الجرائم المرتكبة في عهد النظام السابق والمقاضاة عليها، ومن ضمنها الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك يجب أن تكون مقاربة المساءلة شاملة، وأن تستهدف إنصاف جميع الذين تعرضوا لجرائم خطيرة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب تصوُّرها بطريقة تجمع بين المستويين المحلي والخارجي.

وتقدم منظمة العفو الدولية في هذا الصدد التوصيات التالية إلى السلطات السودانية:

- تنفيذ جميع الإصلاحات القانونية والقضائية الضرورية لضمان إجراء التحقيقات والمقاضاة أمام محاكم مستقلة ونزيهة ومختصة وفق معايير المحاكمات العادلة ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام،

- القيام بإصلاح فوري وشامل لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني لضمان تقيده بواجبات حقوق الإنسان الدولية المترتبة على البلاد، وإلغاء الحصانات الواردة في قانون الأمن الوطني لعام 2010 وقانون الشرطة لعام 2008، والتي تنص على منح أفراد جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاحية الاعتقال والاحتجاز. وإلغاء كافة الحصانات الممنوحة لأفراد الجهاز المذكور بموجب المادة 52 من قانون الأمن الوطني لعام 2010،
- ضمان شفافية لجنة التحقيق الوطنية المستقلة واستقلالها ونزاهتها فيما يتعلق بعمليات القتل غير المشروع التي ارتُكبت منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، وتوضيح صلاحياتها وتركيبتها علناً، والسماح للضحايا وعائلاتهم بالمشاركة الحقيقية في الإجراءات.
- ضمان مساءلة الجناة بصرف النظر عن رتبتهم أو منزلتهم وذلك وفق المعايير الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة،
- ضمان تنظيم استخدام قوات الأمن والشرطة للقوة والأسلحة النارية وفق مبدئيْ الضرورة والتناسب، وإجراء تحقيقات على الوجه الصحيح في جميع حالات الوفاة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن خلال الاحتجاجات، وإحالة الجناة المزعومين إلى العدالة وتقديم سبل انتصاف مناسبة للضحايا،
- تقديم تدريب إلزامي على حقوق الإنسان للقوات المكلفة بإنفاذ القانون وقوات الأمن، لاسيما فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان في إدارة التجمعات السلمية،
- ضمان حصول ضحايا الانتهاكات وعائلاتهم على تعويضات كاملة ووافية تشمل رد الاعتبار، والتعويض المادي، وإعادة التأهيل، والدعم والإرشاد النفسيين، والرضا، والضمانات بعدم التكرار.

10.1 تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة السودانية إلى:

- التصديق على جميع الصكوك الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومن ضمنها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري،
- التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وإصدار إعلان – بموجب المادة 34(6) من البروتوكول – يسمح للأشخاص والمنظمات غير الحكومية بالاتصال المباشر بالمحكمة،
- تسليم عمر البشير، وأحمد هارون، وعلي كوشيب، وعبد الرحيم حسين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهم مطلوبون بتهم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وذلك وفق واجبات السودان بموجب القانون الدولي،
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإصدار إعلان بموجب المادة 12(3) يمنح المحكمة الولاية القضائية على الوضع في البلاد بكاملها منذ يوليو/تموز 2002.

10.2 إلى اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب:

- حث الحكومة السودانية على ضمان التقيد الصارم من جانب قوات الأمن وغيرها من السلطات المختصة بالميثاق الأفريقي والمبادئ التوجيهية للجنة الأفريقية المعنية بعمليات حفظ أمن التجمعات من جانب المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية بشأن أوضاع الاعتقال والحجز لدى الشرطة والاعتقال السابق للمحاكمة في أفريقيا، والمبادئ التوجيهية بشأن حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع في أفريقيا.
- حث الحكومة السودانية على التمسك بالمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بحظر ومنع حصول التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أفريقيا (المبادئ التوجيهية لجزيرة روبن).

10.3 إلى مجلس حقوق الإنسان

- ضمان قيام مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان بفتح مكتب قُطري يحظى بصلاحيات كاملة ويعمل ويراقب بقوة ويرفع تقارير علنية طيلة عام 2020 وما بعده،
- الاستمرار في تقديم مساعدة تقنية وبناء القدرات إلى السودان بما في ذلك بصيغة التدريب وبناء القدرات في مجال التقيد بحقوق الإنسان بالنسبة لأجهزة الأمن وإنفاذ القانون، ومشورة تقنية بشأن تعديل التشريعات والسياسات والممارسات كي تتماشى مع المعايير الدولية وواجبات السودان بما في ذلك بتعديل أو إلغاء القوانين والأنظمة وإصلاح أجهزة الدولة.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"نزلوا علينا كالمطر"

العدالة لضحايا قمع الاحتجاجات في السودان

في هذا التقرير، وجدت منظمة العفو الدولية أدلة على استخدام القوة غير الضرورية و/أو المفرطة، والقتل غير القانوني، وقمع حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو العقوبة أثناء الاحتجاز منذ ديسمبر / كانون الأول 2018 في السودان. علاوة على ذلك، كشف البحث عن أدلة على العنف الجنسي والتحرش وإساءة معاملة النساء المتظاهرات. تلاحظ منظمة العفو الدولية الالتزام المعلن للحكومة الجديدة بضمان المساءلة في السودان، وتحث السلطات الجديدة على ترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات تؤدي إلى تحقيق ومحاكمة فعالة وحقيقية للأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم في الماضي والحاضر بموجب القانون الدولي.

رقم الوثيقة: AFR 54/1893/2020
مارس/آذار 2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية